www.THELEVANTNEWS.com
The Levant

مارس 2022 م - 1443 هـ | العدد 33 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

أوروبا على شفا الحرب والنظام العالمي قيد الانهيار

الصفحة: 2

الدبيبة والاغتيال.. "دعابة سمجة" رفضها الليبيون

الصفحة: 6

الإخوان المسلمون والنظام السوري.. مصالح مشتركة

الصفحة: 8

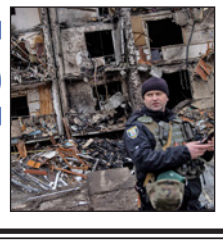

الأزمة الأوكرانية والمساومات السياسية

الصفحة: 15

زيلينسكي يشكو وحدته.. لكن محادثات بيلاروسيا تنذر بانتهاء الحرب

ظهر الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي الفترة الماضية وحيدا، ملغياً متابعته لكل رؤساء العالم على منصة التويتر.

وقال زيلينسكي إنه أصيب بخيبة أمل بعد التحدث إلى قادة الدول الأعضاء في الناتو بعد بدء الغزو، لقد تُركنا وحدنا للدفاع عن بلدنا، فمن مستعد للقتال إلى جانبنا؟

وأضاف: "لا أرى أحداً، سألت 27 زعيماً أوروبياً عن عضوية بلدي في الناتو، ولم يجب أحد". من جانب آخر، لم يكن زيلينيسكي راضياً عن بيلاروسيا مكاناً للمفاوضات مع الكرملين بسبب مواقفها العدائية.

لكن المفاوضات ستبدأ قريبا في مدينة غوميل البيلاروسية بعد أن وصلت المعارك على الأرض إلى العاصمة كييف.

الاجتياح الروسي كان من كل الجهات براً بحراً وجوا، دمّر الطرف الروسي مواقع عسكرية أوكرانية فاقت 950 موقع وسقطت ثاني أكبر مدينة في البلاد خاركيف مع استمرار معارك الشوارع.

يضم الوفد الروسي الذي وصل اليوم 27 فبراير وفق المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف ممثلين عن وزارة الخارجية ووزارة الدفاع وإدارات أخرى كالرئاسة.

وفرضت المجموعة الدولية باقة من العقوبات على بنوك روسيا ضمن نظام سويفت للتحويلات المالية، وعقوبات على بوتين ووزير الدفاع والأركان والخارجية ورجال أعمال.

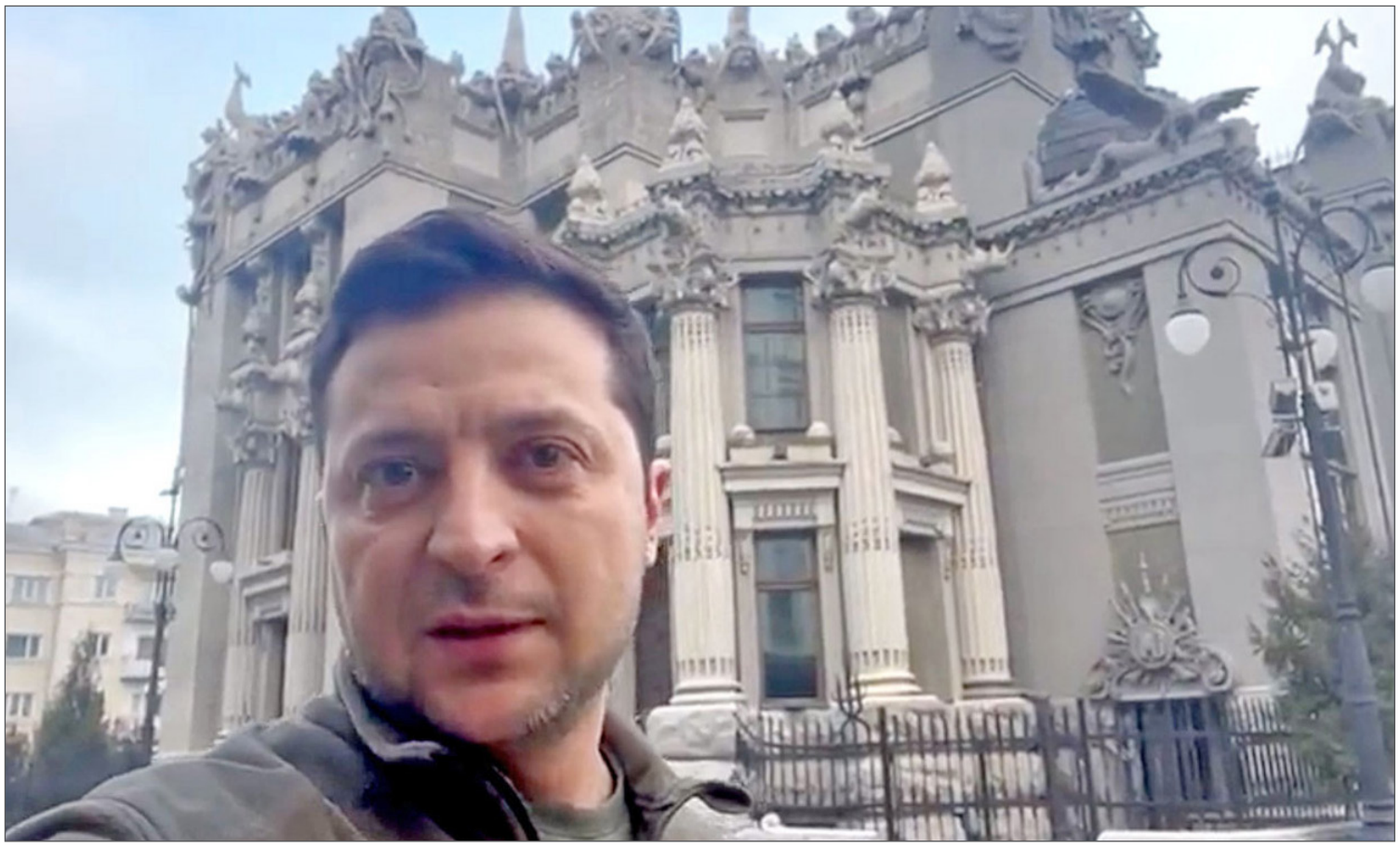

الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي

بوريس جونسون: ندعم أوكرانيا والعقوبات وصلت للاستبعاد الجزئي من نظام سويفت المالي

بوريس جونسون

في 20 فبراير أبدى رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون تشاؤمه من أن الأدلة التي رشحت تظهر أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين "يخطط لأكبر حرب في أوروبا منذ عام 1945".

وقال في 27 فبراير: "ما يحدث في أوكرانيا مرعب وأصبح واضحاً للجمهور الغربي، ما سبّب ضغطاً على السياسيين الأوروبيين".

وصرّح جونسون في 26 فبراير إن بريطانيا وحلفاءها اتخذوا "إجراءً حاسماً بمنع بنوكٍ روسيةٍ من استخدام نظام سويفت المالي العالمي.

وقال إن مجموعة السبع ستتأكد من أن يدفع بوتين ثمن تدخله في روسيا، متهماً بوتين بمحاولة إعادة رسم خريطة أوروبا.

إلى ذلك، اعتبر جونسون أن الأمور لا تجري كما يريد بوتين، "لكننا نقوم بما نستطيع من إرسال للمساعدات الإنسانية والدعم العسكري". فقد شكر جونسون نظيره الهولندي مارك روته على التعاون في "ضمان إمدادات مساعدات دفاعية لأوكرانيا".

وفي مطلع شهر شباط، أعلن وزير الدفاع البريطاني بن والاس رسمياً أنّ بلاده سترسل 350 عسكرياً إضافياً إلى بولندا للمساهمة بتعزيز الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي.

أكد رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، أن بلاده ستستقبل اللاجئين من أوكرانيا، متعهداً بمساعدة "الفارين خوفاً على حياتهم".

إيران توسّع نفوذها بسوريا مستغلة الانشغال الروسي بأوكرانيا

كشف تقرير لموقع "دير الزور 24" المحلي، أن المليشيات الإيرانية في محافظة "دير الزور وريفها"، تقوم بحملات لتجنيد الشبان السوريين، مستغلّة الأوضاع المعيشية السيئة التي تعصف في البلاد.

وأشار المصدر، إلى أن المليشيات استطاعت تجنيد حوالي 50 ألف شخص، من أهالي دير الزور وريفها من مختلف الفئات العمرية.

وتهدف خطة المليشيات الإيرانية، إلى اتساع نفوذها في المنطقة، حتى تكون كقوة فاعلة ذات نفوذ على الأرض، فضلاً عن جهود إيران الحثيثة لنشر المذهب الشيعي وسط السنة السوريين.

وتستغلّ إيران، انشغال الحكومة الروسية، في معركها ضد جارتها "أوكرانيا" التي قررت غزوها، يوم الخميس الماضي، بعدما أمر الرئيس الروسي قواته بالتحرّك لعملية الغزو والاحتلال.

وكانت العديد من التقارير السابقة، التي أكدت بالوثائق والأدلة، استغلال الفقر في سوريا، بالأساليب الناعمة، عبر محاولة دفع شرائح من السوريين نحو التشيّع، والتطوع ضمن صفوفها، مستغلّة أوضاعهم المادية التي أصبحت على درجة كبيرة من الهشاشة.

غزو أوكرانيا: أوروبا على شفا الحرب والنظام العالمي قيد الانهيار

منذ أشهر، يتهم الغرب، روسيا بحشد جيشها، على حدود أوكرانيا، بهدف غزوها، فيما كانت موسكو، تنكر ذلك على الدوام، مستهزئة بالقادة الغربيين، الذين حدّد بعضهم تواريخ الهجوم الروسي المفترض على أوكرانيا، لكن لم يتخيل كثيرون أن تكون تلك التخمينات حقيقة، وأن تكون كل التفنيدات الروسية لها، مُحاولةً لخداع أوكرانيا، وسعياً لتحقيق عنصر المفاجأة العسكرية في الهجوم.

الخطورة على أوروبا

لا تنحصر مخاطر الغزو الروسي لأوكرانيا على الأخيرة فقط، ففي السابع من فبراير الجاري، عدّ جوزيب بوريل، مفوض الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية، أن أوروبا تعيش "اللحظة الأكثر خطورة" بالنسبة لأمنها منذ انتهاء الحرب الباردة، قائلاً: "نحن نشارك القلق العميق من ارتفاع الخطر على الحدود الأوكرانية الروسية، برأيي نعيش اللحظات الأكثر خطورة بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن في الوقت ذاته نواصل الاعتقاد أنه لا تزال هناك فرصة للدبلوماسية".

وهو ما تنبه له المستشار الألماني، أولاف شولتس، الذي اعتبر أن أوكرانيا تواجه تهديداً عسكرياً يمثل خطراً بالنسبة للأمن في أوروبا، متوعداً بأن الرد على روسيا سيكون "قاسياً" في حال غزوها الأراضي الأوكرانية، بجانب اعتبار الرئيس البولندي، أندجي دودا، في التاسع من فبراير، أن تنقلات القوات الروسية تعد الأكبر من نوعها منذ زمن الحرب العالمية الثانية. معطيات كثيرة تصعيدية، دفعت صحيفة "بوليتيكو" الأمريكية، في الثاني عشر من فبراير، إلى القول إن الرئيس الأمريكي جو بايدن حدد في مؤتمر بالفيديو مع زعماء دول الغرب والاتحاد الأوروبي والناتو، موعد "غزو" روسيا لأوكرانيا في 16 فبراير، وهو ترجيح رجح بن والاس، وزير الدفاع البريطاني، وقوع مثله، عندما شدد على أن "الغزو الروسي لأوكرانيا سيناريو مرجح للغاية"، ذاكراً لصحيفة "التايمز": "الحقيقة المقلقة هي أنه على الرغم من تكثيف الجهود الدبلوماسية، فإن زيادة الوجود العسكري الروسي على الحدود مع أوكرانيا استمرت ولم تتوقف".

الإنكار الروسي المخادع

أما موسكو، فكانت في مرحلة إنكار الهجوم، فزعمت المتحدثة باسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، أن هدف "هستيريا" الغرب بشأن غزو روسيا المزعوم لأوكرانيا هو القيام باستفزاز، وادعت أن هذا الاستفزاز لم يظهر منذ شهرين فقط، لكنه وقع على "أرض خصبة تم تحضيرها على مدى سنوات طويلة"، للنزاع الأوكراني الداخلي الذي "تديره الولايات المتحدة بنشاط".

واستمر الجانب الروسي في مسلسل انكار الهجوم على أوكرانيا، والاستهزاء بالمخمنين حوله، فقال المتحدث باسم الرئاسة الروسية دميتري بيسكوف، في الخامس عشر من فبراير، إن الرئيس فلاديمير بوتين يمزح في بعض الأحيان، عندما يقرأ تقارير حول تاريخ "هجوم" روسيا على أوكرانيا، وزعم وقتها بيسكوف، على أنه من المستحيل التعامل مثل هذه الأنباء بتفهم.

ثم ذهبت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية، أبعد من ذلك، وطالبت لندن بالاعتذار عن تصريحات المسؤولين البريطانيين المختلفة بشأن "الغزو الروسي لأوكرانيا"، لكن وزيرة الدفاع البريطانية إليزابيث تراس أكدت بأن "غزو روسيا" لأوكرانيا "وشيك"، قائلةً إنها "لا تصدق" الروس لأن "هناك فرقاً كبيراً بين قولهم وفعلهم"، معربة عن مخاوفها من أن تقدم روسيا على تدبير استفزاز ما لتبرير "غزوها" لأوكرانيا، وهو ما ذهب إليه المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة، ليندا توماس غرينفيلد، في السابع عشر من فبراير، عندما قالت أن "روسيا تتجه إلى غزو وشيك" لأوكرانيا رغم إعلانها عن انسحابات عسكرية. في حين دعا وزير الخارجية الأمريكي، أنتوني بلينكن، روسيا بـ"التخلي عن مسار الحرب"، وقال بلينكن، إنه يحض روسيا على "التخلي عن مسار الحرب" و"إثبات" نيتها لاحتواء التصعيد عبر إعادة الجنود "إلى ثكناتهم"، وأكد: "تفيد المعلومات المتوفرة لدينا بأن القوات الروسية، بما في ذلك الوحدات البرية والطائرات والسفن، تستعد لإطلاق هجوم على أوكرانيا خلال الأيام القريبة"، مشدداً على أن "روسيا تستعد لخلق ذريعة لهجومها".

النظام العالمي في خطر

ادعت روسيا سحب جزء من قواتها من حدود أوكرانيا، لكن ذلك لم ينفع في إقناع الغرب بجديتها، فعدّ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، ينس ستولتنبيرغ، في التاسع عشر من فبراير، أن "روسيا تعتزم شن هجوم كامل النطاق" على أوكرانيا، منوهاً إلى أن دول الناتو متفقة على أن هذا الخطر "مرتفع جداً".

أما رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، فقد حذرت من أن التطورات حول أوكرانيا تشكل خطراً على النظام العالمي الحالي برمته، وقالت: "يتابع العالم في هذه الأيام أكبر حشد للقوات في أوروبا منذ الحرب الباردة، ومن شأن هذه التطورات تغيير النظام العالمي الحالي جذرياً".

أما رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون، فقد حذر من أن روسيا قد تخسر "كل شيء" إذا قررت غزو أوكرانيا المجاورة، معتبراً أن الأوضاع في أوكرانيا قد تؤدي إلى اندلاع أكبر حرب في أوروبا منذ العام 1945، معتبراً أنه "يوجد احتمال عال بما فيه الكفاية" لشن القوات الروسية عملية غزو لأوكرانيا، مؤكداً أن ذلك قد يحدث ليس فقط عبر منطقة دونباس، وإنما من الحدود البيلاروسية الأوكرانية "من أجل تطويق كييف". في حين أكدت وزيرة الخارجية البريطانية، إليزابيث تراس، أن أوروبا "تواجه أخطر تهديد أمني منذ بداية القرن العشرين"، معتبرةً أن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين سيخوض حروباً مع دول الجوار لإنشاء "روسيا العظمى"، في حال "لم يتم منعه" راهناً من "غزو أوكرانيا"، ونقلت عنها صحيفة "ديلي ميل" إن هجوم بوتين على أوكرانيا سيكون مقدمة لاستخدام روسيا القوة لضم مزيد من الجمهوريات السوفييتية السابقة.

وصرحت تراس، حسب الصحيفة: "علينا وقف بوتين لأنه لن يكتفي بأوكرانيا، إنه أكد بوضوح أن طموحه لا يقود فقط إلى السيطرة على أوكرانيا لأنه يريد إعادة الزمن إلى الوراء، إلى أواسط تسعينيات القرن الـ20 أو حتى أبعد"، وتابعت: "دول البلطيق في خطر... وغرب البلقان في خطر أيضاً... بوتين تحدث عن كل ذلك علناً، مؤكداً أنه يريد إنشاء روسيا العظمى والعودة إلى الأوضاع التي كانت موجودة سابقاً، حينما سيطرت روسيا على مساحات ضخمة من شرق أوروبا"، وأردفت: "لهذا السبب من بالغ الأهمية أن نقاوم نحن وحلفاؤنا بوتين، الأسبوع المقبل يمكن أن تكون أوكرانيا، لكن ما هي الدولة التي ستليها؟".

بداية الهجوم

وعملياً، بدأ التمهيد للهجوم على أوكرانيا في الواحد والعشرين من فبراير، عندما أمضى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على مرسومين يقضيان باعتراف موسكو باستقلال ما تسميان بـ "جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك" الانفصاليتين عن أوكرانيا، لتبرير غزو أوكرانيا، حيث زعمت وزارة الدفاع الروسية في الثاني والعشرين من فبراير، أن الأوضاع في أراضي جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك تتفاقم، مدعيةً ضرورة حماية سكان المنطقتين.

وادعت وزارة الخارجية الروسية، استعداد موسكو لمساعدتهما عسكرياً حال وجود تهديد لهما، بينما ذكر مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فاسيلي نيبينزيا، أن موسكو ستبدأ مراقبة وقف إطلاق النار في دونباس، بطلب من جمهوريتي دونيتسك ولوغانسك، وزعم أنه لن يتم التسامح مع منتهكيه، ليليها إعلان حرس الحدود الأوكراني في الرابع والعشرين من فبراير، عن دخول القوات البرية الروسية إلى أوكرانيا، مع محاولة اقتحام منطقة كييف، ما يضع القارة الأوروبية على شفا الحرب، ويشكل تهديداً حقيقياً لبداية عصر فوضى عالمية ينهي النظام العالمي السابق.

لماذا تأخر قرار الإدارة الأمريكية بإعادة "الحوثي" لقوائم الإرهاب؟

عناصر من ميليشيات الحوثي

رشا عمار

بالرغم من مرور نحو شهر على تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن، التي أكد فيها أن إدارته تدرس "جدياً"، إعادة إدراج جماعة الحوثي، الممولة إيرانياً، على قوائم الإرهاب، بعد تزايد هجمات الثانية الإرهابية على دول الجوار وتوسيع عملياتها في اليمن، وتمسكها بإفشال الحل السياسي في البلاد، بما يهدد بكارثة جديدة داخل الأراضي اليمنية.

إلا أن القرار لا يبدو أنه قد دخل حيز التنفيذ، ولم تعلن إدارة بايدن أو أي من المؤسسات الأمريكية إجراءات تتعلق به، ما يثر تساؤلات ويعيد حالة الجدل حول الموقف الأمريكي من المليشيا التي باتت تمثل خطراً دولياً وإقليماً.

وكان بايدن قد قال، في يناير (كانون الثاني)، الماضي، "إن وضع مليشيات الحوثي على قوائم الإرهاب مجدداً هي مسألة قيد النظر"، وجاءت تلك التصريحات بعد تنديدات كبيرة أمريكياً ودولياً، بالعدوان الحوثي على دولة الإمارات.

ويثير الموقف الأمريكي تجاه المليشيا الحوثية تساؤلات كثيرة، فيما يرى المراقبون أن إدارة بايدن تتعامل بقدر من التساهل مع الجرائم الإرهابية التي تمارسها بحق المدنيين، والتهديدات المتنامية التي تمثلها لدول الجوار، تنفيذاً للأجندة الإيرانية، التي توظفها كأداة لتحقيق نفوذ سياسي واقتصادي استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط.

ازدواجية أمريكية في التعامل مع المليشيا الإيرانية

من جانبه يرى الدكتور أحمد سيد أحمد، الخبير في الشؤون الأمريكية والعلاقات الدولية بمركز الأهرام للدراسات، أن سياسة الرئيس الأمريكي جو بايدن تجاه إعادة تنظيم الحوثي لقوائم الإرهاب تتسم بالضبابية والازدواجية.

وفي حديث لـ"ليفانت"، أوضح أحمد أن أول قرارات الرئيس بايدن، بعد فوزه في الانتخابات الأمريكية كانت إعلان التراجع عن القرار الذي اتخذه الرئيس السابق دونالد ترامب بتصنيف الحوثي كمنظمة إرهابية، وبالرغم أن القرار قد استند على عدد لا يستهان به من الوقائع التي تعد دلائل دامغة على إرهاب التنظيم، سواء في اليمن أو باستهداف المدنيين والأعيان في الدول العربية، إلا أن بايدن كان متسرعاً في التراجع عنه.

وأكد الخبير المختص بالشأن الأمريكي، على أهمية مراجعة القرار في الوقت الراهن وإعادة تصنيف الحوثي على قوائم الإرهاب الأمريكية، خاصة بعد تمادي التنظيم في استهداف المناطق الاستراتيجية والحيوية بالمنطقة العربية، وفي مقدمتها جريمة استهداف مطار أبو ظبي، بالإضافة للوقائع شبه اليومية باستهداف المدنين في السعودية والإمارات، والجرائم الإنسانية في الأراضي اليمنية.

وأوضح أحمد أن قرار بايدن بمراجعة التصنيف استند على اعتبارات إنسانية وتم تبريره، بأن العقوبات التي تتعلق بوضع التنظيم على قوائم الإرهاب ستؤثر على وصول المساعدات الإنسانية لليمنيين في ظل ظروف إنسانية صعبة، لكن ما حدث عكس ذلك، لأن الحوثي استغلّ فيما بعد المساعدات الإنسانية ونهب كافة موار الشعب، كما استولت على كافة المساعدات المقدمة من المنظمات الدولية والأمم المتحدة، وكذلك السعودية الإمارات، مما زاد معاناة الشعب اليمني.

تعقيد الحل السياسي في اليمن

وأشار الخبير المصري إلى أن قرار بايدن تسبب بشكل كبير في تعقيد الحل السياسي في اليمن، ومنح الحوثي فرصة للتحرك، والتمادي باستهداف دول الجوار، وكذلك توسيع العمليات العسرية باليمن وضرب عرض الحائط بكافة المبادرات التي تستهدف إقرار الحل السياسي في البلاد.

وأكد أحمد على ضرورة مراجعة الموقف الأمريكي بخصوص النظر لتنظيم الحوثي باعتباره منظمة إرهابية، تهدّد أمن واستقرار المنطقة العربية، وكذلك وضع الجرائم في سياقها الطبيعي والتعامل مع استهداف مطار أبو ظبي باعتبارها جريمة متكاملة الأركان يعاقب عليها القانون الدولي، وتستدعي المحاسبة وفرض عقوبات رادعة على التنظيم الذي يمارس شتّى أشكال الإرهاب في المنطقة.

ويرى أحمد أن سياسة بايدن في التعامل مع التنظيم قد شجعت الثاني على توسيع عملياته والتعامل بطريقة أكثر عدوانية، أهمها استهداف دول الجوار وتهديد الملاحة البحرية في المنطقة، وأدت لتعقيد الأوضاع في اليمن ومن ثم إفشال الحل السياسي، بما يتفق مع مصالح إيران التي توظف الحوثي كأحد أهم أذرعها لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وضرب مصالح الدول.

جرائم تستحق المحاسبة

ويشير إلى أن الجرائم التي نفذتها المليشيا الحوثية خلال الأشهر الماضية دفعت إدارة الرئيس الأمريكي لإعادة النظر في المسألة، وهو ما انعكس في التصريحات الأخيرة للرئيس باحتمالات إعادتها على قوائم الإرهاب، مشيراً إلى أنها تصريحات إيجابية ولكن لم يتم البدء في أي إجراءات بهذا الصدد رغم مرور أكثر من ثلاثة أسابيع عليها، لذلك فهي لا تعدو كونها محاولة لاحتواء الغضب الدولي والتعاطي مع الضغوط الدولية والداخلية على الإدارة الأمريكية الحالية، خاصة بعد اعتراف مجلس الأمن بالإجماع بأن ما تنفذه تلك المليشيا يعد عملاً إجرامياً يهدّد الاستقرار الدولي والإقليمي، وجريمة مكتملة الأركان.

وأضاف أحمد: "لم تترجم في خطوات داخل الإدارة الأمريكية أو الكونغرس وفرض العقوبات من شأنه ردع هذه المنظمة ووقف جرائمها، وأيضاً الضغط عليها سيؤدي لخضوعها للجلوس على طاولة المفاوضات بما يدعم مسألة الحل السياسي، لكن الإدارة الأمريكية تمسك العصا من المنتصف، لا أعتقد أن إدارة بايدن ستتخذ خطوة قريبة بتجاه الحوثي، ويبدو أن بايدن ليس لديه نية حقيقية للمساهمة في حل الأزمة، ويبدو ذلك واضحاً في مواقفه المتناقضة لمليشيا الحوثي".

وفي وقت سابق، دعت منظمات مجتمع مدني يمنية وإقليمية ودولية، الجمعية العامة للأمم المتحدة بأعضائها الـ 193، إلى تصنيف مليشيا الحوثي الانقلابية كجماعة إرهابية، محذرين من الخطر الحقيقي الذي يمثله نهج ميليشيات الحوثي على السلام في اليمن، وتهديد السلم والأمن الدوليين.

وشدد بيان حقوقي صادر عن الائتلاف اليمني للنساء المستقلات بالاشتراك مع 90 منظمة مجتمع مدني محلية وإقليمية ودولية، أن تعاطي المجتمع الدولي بسرعة مع تصنيف مليشيا الحوثي كجماعة إرهابية، ووضعها على قوائم الإرهاب العالمية، ومحاكمة قياداتها في محكمة الجنايات الدولية، سيُساهم في إنجاح سياسة الضغط القصوى على جماعة الحوثي الإرهابية بوقف جرائمها وتجفيف منابع دعمها، ويسهم بتمكين فرص السلام وإيصال المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها.

"التعاون الإسلامي".. والجهود الإيرانية لاستغلال المنظمة كجسر إلى السعودية

على الرغم من التشكيك فيها، وبمدى جديتها، في ظل المخططات التوسعية لطهران، إلا أن الأخيرة، وجهت منذ بداية العام الجاري، سيلاً من التصريحات، التي يستشف منها المتابع، رغبتها في بناء جسر مع الرياض، أو أقله إيقاف الحرب الغير مباشرة، في مواقع كثيرة، بعضها سياسي وبعضها اقتصادي، إضافة إلى الجانب العسكري.

اشتراطات إيرانية

ما يرفع نسبة الشك بتلك التصريحات، هو الاشتراطات التي تضعها طهران للحوار، فرغم أنها في موقع المعتدي على أمن الخليج، من بوابة المليشيا الحوثية في اليمن، إلا أنها تتظاهر وكأنها هي من يجري الاعتداء عليها، فأعلنت طهران، في التاسع من يناير الماضي، أن عودة علاقاتها الدبلوماسية مع السعودية مرهونة بإعلان الرياض عن رغبتها في هذا السياق، زاعمةً أن نفوذها لن يكون ضد جيرانها أبداً.

وقال وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في تصريحات صحفية حول المفاوضات الإيرانية السعودية في بغداد، إن "طهران مستعدة لإعادة العلاقات الدبلوماسية مع السعودية في أي وقت تعلن الرياض رغبتها بذلك"، مشيراً إلى أن "السعودية ترغب ببحث كافة القضايا الإقليمية، لكن طهران تريد أولاً التركيز على القضايا والعلاقات الثنائية ومن ثم الانطلاق للشؤون الإقليمية".

وبالصدد، أوضح جليل رحيمي جهنابادي، عضو لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية بالبرلمان الإيراني، منتصف يناير، أنه "يجري إحياء العلاقات المهمة بين إيران والسعودية، وتستعد السفارتان لإعادة فتحهما"، موضحاً على حسابه في "تويتر": "يجري إحياء العلاقات المهمة بين إيران والسعودية، وتستعد السفارتان لإعادة فتحهما، وستكون لذلك آثار مهمة في تخفيف التوترات الإقليمية وزيادة تماسك العالم الإسلامي"، وفق قوله، متجاهلاً الإشارة إلى العدائية الإيرانية التي مزقت المنطقة، بجانب مشاريع توسع موازية في تركيا.

منظمة التعاون الإسلامي

في العام 2015، تم إغلاق نشاط مكتب التمثيل الإيراني لدى منظمة التعاون الإسلامي في جدة، بعد قطع العلاقات بين إيران والسعودية، عقب الهجوم على سفارة المملكة لدى طهران وقنصليتها في مشهد، وفي العام نفسه، عقد اجتماع استثنائي لوزراء خارجية الدول الأعضاء في تلك المنظمة لمناقشة موضوع الهجوم على السفارة السعودية لدى طهران في جدة، ودانت القمة في بيانها الختامي "التعدي على المنشآت الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد" ووصفت الخطوة بأنها انتهاك صارخ لاتفاقيتي جنيف وفيينا، بشأن حماية المؤسسات السياسية وانتهاكا للقانون الدولي.

لكن وفي خضم الدعوات السعودية للسلام في المنطقة، فقد تم في السابع عشر من يناير الماضي، الإعلان عن استئناف عمل ممثلية إيران لدى منظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة السعودية، بحضور 3 دبلوماسيين، بعد أن كانت متوقفة عن العمل على مدى السنوات الـ6 الماضية، وقد قال وزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، إن "السعودية وافقت على أن تمنح التأشيرة لثلاث دبلوماسيين إيرانيين للحضور في ممثلية إيران لدى المنظمة في جدة"، معتبراً أن "إصدار التأشيرات يعد مؤشراً إيجابياً وجيداً".

بينما قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، خطيب سعيد زادة، إن "إيران مستعدة لإعادة فتح سفارتها في السعودية، والأمر يرجع للخطوات التنفيذية التي يقوم بها الطرف السعودي، ونسعى جهودنا أن يتم إكمال هذا الطريق بخطوات تنفيذية"، وبالفعل، بدأ دبلوماسيون إيرانيون في الثالث والعشرين من يناير، المشاركة في اجتماعات منظمة التعاون الإسلامي بالسعودية للمرة الأولى منذ قطع العلاقات بين البلدين مطلع 2016، بعد أن وصلوا إلى مدينة جدة السعودية لتمثيل بلادهم في المنظمة التي تضم 57 بلداً، حيث بدأت اجتماعاتها الوزارية التحضيرية.

مساعي إيران لاستغلال المنظمة

وفي إطار محاولاتها لاستغلال المنظمة، أصدرت طهران سلسلة من التصريحات، فأكد وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، في الثالث من فبراير الجاري، أن إيران والسعودية دولتان مهمتان في الخليج، متطلعاً إلى أن يسهم الحوار والتعاون بينهما إلى حل مشاكل المنطقة والعالم الإسلامي.

وذكرت وزارة الخارجية الإيرانية، في بيان، أن عبد اللهيان أجرى اتصالاً هاتفياً مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، حسين إبراهيم طه، حيث بحثا "قضايا العالم الإسلامي والأمة الإسلامية، ومسار العلاقات والتعاون الثنائي والمتعدد بين إيران ومنظمة التعاون الإسلامي وإعادة افتتاح ممثلية إيران لدى هذه المنظمة وبعض القضايا الإقليمية ذات الاهتمام المشترك"، مشيداً بجهود إبراهيم طه لاستئناف نشاطات مكتب البعثة الإيرانية لدى مقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة.

من جانبه، أعرب إبراهيم طه عن دعمه لعملية المفاوضات بين طهران والرياض، مشيراً إلى أن وقوع المشاكل بين الدول الإسلامية مدعاة للأسف والحزن وداعياً باسم المنظمة "جميع الدول الإسلامية الشقيقة" إلى السلام والحوار فيما بينها، مرحباً بإعادة فتح مكتب البعثة الإيرانية لدى منظمة التعاون الإسلامي في جدة.

لماذا لا يمكن للمنظمة لعب دور الجسر؟

بينما دعا عضو لجنة السياسة الخارجية في البرلمان الإيراني، فداحسين مالكي، منظمة التعاون الإسلامي، في السادس من فبراير، لأداء دور الوساطة مع السعودية، مشدداً على أهمية إزالة التوتر بين البلدين، وقال "إن الرأي العام العالمي يدرك تماماً أن التوترات القائمة بين البلدان الإسلامية، هي من تأجيج الولايات المتحدة والكيان الصهيوني"، ليجاهل المسؤول الإيراني عقب سنوات من التنكيل بالسوريين واليمنيين واللبنانيين، أن من تستخدم طهران المليشيات ضدهم "مسلمون".

لكن لا يمكن التعويل كثيراً على جهود منظمة التعاون الإسلامي أو غيرها، في إصلاح ذات البيّن ما بين السعودية وإيران، لأن أس المشكلة هو العقلية الحاكمة في طهران، وهو ما لا يريد حكام طهران تغييره، بدليل ما قاله فداحسين مالكي، عن أن المنظمة "تستطيع البرهنة للسعوديين أن تواجدهم في اليمن، يسفر عن إلحاق الضرر وعليهم سحب قواتهم منه".

زاعماً أن القلق والهواجس تتمثل بالتواجد السعودي في البلدان الإسلامية، والذي يستشعر أنه "يتم بإيعازات من أمريكا والكيان الصهيوني"، دون أن يتمكن فداحسين مالكي، إخبار المسلمين قبل غيرهم، عن مسؤولية إسرائيل وأمريكا عن مليشيات "حزب الله" و"الحوثي" و"الحشد الشعبي" و"الفاطميون" و"الزينابيون"، وغيرهم العشرات من المليشيات، التي تستخدمها إيران لتنفيذ مشاريعها التوسعية على حساب دماء "المسلمين" ممن تتشدق بالحديث عن مصالحهم، وهو ما ينسف إمكانات أن تكون منظمة التعاون الإسلامي جسراً للربط بين طهران والرياض.

للمرة الأولى في تاريخها.. السعودية تحيي ذكرى تأسيسها

للمرة الأولى في تاريخها، تحتفي السعودية، بيوم التأسيس، وذلك بعد صدور أمر ملكي من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن العزيز 27 يناير/كانون الثاني الماضي بأن يكون يوم 22 فبراير/شباط من كل عام يوماً لذكرى تأسيس الدولة السعودية باسم (يوم التأسيس) ويصبح إجازة رسمية.

وفي مرسوم ملكي غير مسبوق، أقرّ الملك سلمان هذا الحدث، بتحديد يوم 22 فبراير من كل عام يوماً لذكرى تأسيس الدولة السعودية، باسم "يوم التأسيس"، ويصبح إجازة رسمية.

يعود اختيار هذا التاريخ إلى أن "منتصف عام 1139هـ الموافق لشهر فبراير/شباط من عام 1727 هو بدء عهد الإمام محمد بن سعود وتأسيسه للدولة السعودية الأولى".

وباحتفالات غير مسبوقة، تحي السعودية ذكرى التأسيس، الذي كان منطلقاً لتوحيد معظم أجزاء شبه الجزيرة العربية وتأسيس الدولة السعودية الأولى، وتأسيس حضارة جديدة، تجني المملكة ثمارها اليوم.

مرحلة التأسيس

كانت شبه الجزيرة العربية تشهد فوضى سياسية، وكانت بلدانها وأقاليمها في فرقة وتشتت ودائمة القتال والحروب فيما بينها. إلى أن تولى الإمام محمد بن سعود حكم الدرعية منتصف عام 1139هـ "22 فبراير/شباط 1727".

كان عمره آنذاك 30 عاماً "ولد في الدرعية عام 1697"، الذي كان لديه حس إداري ونظرة مستقبلية لإنشاء حضارة تزدهر عبر القرون، فرفع شعار الوحدة، ومعه تأسست الدولة السعودية.

وبدأ الرجل بمدينته "الدرعية" ووحَّد شطريها، وجعلها تحت حكم واحد، بعد أن كان الحكم متفرقًا بين مركزين لها.

وانطلقت مع بدء عهده مرحلة جديدة في شبه الجزيرة العربية، حيث وضع لبنة البناء والوحدة التي وحد معظم أجزائها، وأصبحت الدرعية عاصمة لدولة مترامية الأطراف.

وتواصلت الإنجازات في عهد هذه الدولة ومنها: نشر الاستقرار في الدولة التي شهدت استقراراً كبيراً وازدهاراً في مجالات متنوعة، والاستقلال السياسي وعدم الخضوع لأي نفوذ في المنطقة أو خارجها.

أصبحت مدينة الدرعية، خلال عهد الإمام محمد بن سعود الذي تُوفي عام 1765 ومن بعده من الأئمة، عاصمة لدولة مترامية الأطراف، ومصدر جذب اقتصادياً واجتماعياً وفكرياً وثقافياً. حيث هاجر كثير من العلماء إلى الدرعية من أجل تلقي التعليم والتأليف الذي كان سائدًا في وقتها، ما أدى إلى ظهور مدرسة جديدة في الخط والنسخ.

استمرت الدولة السعودية الأولى 91 عاماً تعرضت خلالها للتهديد والمعارضة من قُوَى أجنبية ومحلية، إلى جانب حروب مع العثمانيين المعتدين امتدت 7 سنوات، وأبدى السعوديون صموداً وبسالة للتصدي لتلك الحملات، ولكن الدولة انتهت.

وبعد مدة من الفوضى، تمكن الإمام تركي بن عبد الله بن محمد بن سعود عام 1824م من استعادتها وتأسيس الدولة السعودية الثانية التي ظلت تحكم المنطقة حتى عام 1891م، أعقب انتهائها فراغ سياسي وفوضى في وسط شبه الجزيرة العربية استمر قرابة عشر سنوات.

وفي الخامس عشر من يناير/كانون الثاني 1902، أعاد الملك عبد العزيز آل سعود، تأسيس الدولة السعودية الثالثة بعد أن استرد مدينة الرياض وإعلان قيام المملكة العربية السعودية.

حُدّد 23 من شهر سبتمبر/أيلول ليصبح اليوم الوطني للمملكة، وبهذا الإعلان تم تأسيس المملكة العربية السعودية التي أصبحت دولة عظيمة في رسالتها وإنجازاتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

ووضع المؤسس الملك عبد العزيز أركان دولة عصرية، شهدت تطوراً مرحلياً في مختلف المجالات في عهده، وفي عهد أبنائه الملوك؛ سعود، وفيصل، وخالد، وفهد، وعبد الله، الذين رحلوا، وترك كل منهم بصمات لافتة تبعاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في فترات حكمهم.

وبعد تولي الملك سلمان بن عبد العزيز، مقاليد الحكم كسابع ملوك الدولة، وتولي الأمير محمد بن سلمان ولاية العهد، شهدت البلاد نقلات وتغييرات متسارعة ولافتة، طالت كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

فعاليات يوم التأسيس

تشهد السعودية احتفالات غير مسبوقة بذكرى التأسيس، ويواكب نادي الإبل الاحتفال الأول بيوم التأسيس بمسيرة بالتعاون مع مركز الملك عبد العزيز الثقافي "إثراء" وشركة نخبة الهايلات العالمية المالكة لواحدة من أغلى الإبل في العالم.

وتنطلق المسيرة في المنطقة الشرقية بمحاذاة البئر البترولية السابعة المكتشفة في عموم السعودية برحلة ثقافية تمثل التأسيس يصاحبها "هوبال وهجيني" من الموروث السعودي في المسار الرابط بين المركز والطريق الرئيس الخارجي.

وستكون الإبل المعروضة واحدة من الأغلى قيمة مادية في العالم وعبر ما تمتلكه من معايير جمال، وشاركت في مهرجان الملك عبد العزيز للإبل في نسخته السادسة المنقضي منذ أسابيع.

تترافق مع الفعالية التي ستكون يومي الثلاثاء والأربعاء 22 و23 فبراير عرض بعض القطع النادرة من الإبل وإصدار "هجينية" عن التأسيس، ومشاركة فرقة هجانة تحمل الأعلام منذ تأسيس الدولة السعودية الأولى.

وستحتضن مناطق المملكة الـ 13 وعلى مدى ثلاثة أيام بين 22 و24 فبراير، 18 فعالية.

كما سيقام في 23 فبراير أضخم عرض غنائي بعنوان "أوبريت التأسيس" يسرد في قالبٍ مسرحي بديع عشر لوحات وطنية سطرها التاريخ عن الدولة السعودية، وما وصلت إليه الآن، لتعيش الرياض عرس فني يجسد التواصل ما بين مرحلة تأسيس الدولة السعودية حتى توحيد المملكة العربية السعودية.

ويستعرض "الأوبريت" مسيرة ثلاثة قرون مضت، ومشاهد متنوعة لأنماط وأشكال الحياة للدولة السعودية منذ القدم، وصولاً إلى الحياة المدنية الحديثة.

الدبيبة والاغتيال.. "دعابة سمجة" رفضها الليبيون مع مُعدها

بعد إخفاق حكومة الدبيبة في تنفيذ أهم مهامها، ألا وهي إنجاز الانتخابات الرئاسية في الرابع والعشرين من ديسمبر الماضي، مضى البرلمان الليبي إلى تشكيل حكومة جديدة، حيث فتح نهاية يناير الماضي، باب الترشح لرئاستها وحدّد 13 شرطا لذلك، أهمّها أن يتعهد المترشح بعدم الترشح للانتخابات المقبلة، إلى جانب ضرورة حصوله على تزكية 25 عضوا بالبرلمان، وعدم حمله جنسية أجنبية، ومن بين الأسماء التي سعت إلى رئاسة الحكومة، وزير الداخلية السابق فتحي باشاغا، والذي كان منافساً للدبيبة في انتخابات ملتقى الحوار السياسي في فبراير 2021، وتحدّثت مصادر داخلية عن حصوله على تزكية أكثر من 50 نائباً.

لكن خطوة تغيير الحكومة، كانت غير مضمونة العواقب، في ظلّ تمسّك وإصرار الدبيبة بمنصبه، وحشده أمراء الميليشيات المسلّحة وشخصيات وازنة بالغرب الليبي إلى جانب عدد من نواب البرلمان، لصالحه، بهدف الاستمرار في منصبه، بجانب رفض المجلس الأعلى للدولة تغيير السلطة التنفيذية، وتمسّك الأمم المتحدة وواشنطن بخارطة الطريق التي وضعها ملتقى الحوار السياسي، وبأولوية إجراء الانتخابات قبل نهاية شهر يونيو 2022.

خطط تغيير الحكومة

بعد أكثر من شهر من إخفاق البلاد في إجراء أول انتخابات رئاسية، تقدم نواب في البرلمان الليبي بخطط لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، وقال المتحدث باسم البرلمان عبد الله بلحيق، في الواحد والثلاثين من يناير، إن المرشحين قد يقدمون ملفات الترشح لمنصب رئيس الوزراء، وأوضح أن مجلس النواب سيجتمع لإجراء مداولات بشأن المرشحين وتعيين رئيس وزراء جديد لقيادة الحكومة الانتقالية.

خطوة دفعت الدبيبة للتحذير من محاولات وصفها بـ"اليائسة" لعودة الانقسام في ليبيا، قائلاً في تغريدة عبر حسابه على "تويتر": "كلما ابتهج الليبيون بابتعادهم عن شبح الانقسام وتوحيد المؤسسات، نجد اليوم محاولات فردية يائسة لعودته"، بالتوازي مع إعلان رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح، عن عقد جلسة في الثامن من فبراير، لاختيار رئيس حكومة جديد.

وقال عقيلة وقتها: "سيتسلم مقرر المجلس ملفات المرشحين لمنصب رئيس الوزراء، ثم تتشاور لجنة خارطة الطريق مع المجلس الأعلى للدولة"، مضيفاً أنه "سيتم عقد جلسة للاستماع للمرشحين في السابع من فبراير، واليوم التالي تعقد جلسة لاختيار رئيس الحكومة الجديد"، دون أن ينسى دعوة "بعض السفراء، ومستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا ستيفاني وليامز، لعدم التدخل في الشؤون الليبية".

حكومة الدبيبة: لا تنازل

أما حكومة الوحدة الوطنية الليبية، فقد كشفت في الثاني من فبراير، أنّها لن تتخلى عن السلطة ولن تتخلّى عن أداء مهامها إلا عقب تنظيم انتخابات في ليبيا، وذلك في تحدّ للبرلمان الذي كان يتحرك برلماني مدعوماً بتحالفات سياسية ومدفوعاً باتهامات فساد تلاحق حكومة عبد الحميد الدبيبة، وهي خطوة يرفضها الدبيبة، ومجموعة من قادة الميليشيات المسلّحة، بجانب عدّة شخصيات من منطقة الغرب الليبي، على رأسها محافظ المصرف المركزي الصديق الكبير، والمرتكز على دعم من مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة ستيفاني وليامز، التي ترغب في التمديد لحكومته حتى إجراء انتخابات نهاية يونيو المقبل.

وفي ظلّ الوضع المعقد، والمهدد بالمزيد من الانقسام السياسي والمؤسساتي بين حكومتين متنازعتين على الشرعية وعلى السلطة والثروة، واستمرار فشل الأطراف المحلية والقوى الدولية في التوصل إلى توافق حول خطّة واضحة لإتمام عملية السلام في ليبيا، وتفاهم حول حلّ ومخرج لتوحيد البلاد، بعيدا عن أيّ صدام مسلّح محتمل، صوت مجلس النواب الليبي في السابع من فبراير، لصالح خارطة الطريق السياسية للمرحلة المقبلة.

وقال المتحدث باسم مجلس النواب، عبد الله بليحق، في بيان إن "مجلس النواب أقر خارطة الطريق للمرحلة القادمة بالإجماع"، فيما أعلن رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، أنه تم استبعاد 5 من المترشحين لمنصب رئيس الحكومة الجديدة، ليتم الاستقرار على ترشح وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني السابقة، فتحي باشاغا، وخالد عامر البيباص.

باشاغا، بدوره أكد أنه لن يترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، في حال توليه منصب رئيس الحكومة الجديدة، قائلاً خلال جلسة للبرلمان الليبي انعقدت في طبرق: "أتنازل عن أي حصانة قانونية لي ولزملائي في الوزارة لصالح مساءلة السلطة القضائية بشأن أي اتهام"، مضيفاً: "لا يمكن لسلطة أن تحاسب الفساد وهي تمارس الفساد"، في إشارة ضمنية لحكومة عبد الحميد الدبيبة، معتبراً أن "ما ينقص ليبيا هو الوفاق السياسي المبني على المشاركة الحقيقية"، داعياً إلى "بناء ليبيا على أسس منضبطة، وتوحيد المؤسسات خصوصاً الأمنية والعسكرية".

الدبيبة ومزاعم الاغتيال

ومع انحسار آمال الدبيبة بالبقاء في منصبه، وتيقنه من مضي مجلس النواب لاختيار رئيس حكومة بديل عنه، زعم الدبيبة تعرضه لمحاولة اغتيال وسط العاصمة طرابلس، فجر العاشر من فبراير، حيث ادعت وسائل إعلام مقربة من الدبيبة، أن سيارة الأخير تعرضت "لوابل من الرصاص باستهداف مباشر"، في الوقت كان يستعد فيه مجلس النواب لتصويت مقرر لاختيار رئيس حكومة جديد خلفاً للدبيبة.

وقد رأى مراقبون أن الهجوم المزعوم يثير الكثير من علامات الاستفهام من حيث توقيته، وقد يكون محاولة لخلط الأوراق السياسية، فقال سفير ليبيا السابق في الهند رمضان البحباح، في حديث نقله موقع روسيا اليوم، إن "من يمتلك ويسيطر على السلاح في العاصمة طرابلس، هي الميليشيات المسلحة التي تدار من وكالات مخابرات أجنبية معروفة، ويهمها إرباك المشهد السياسي والأمني في ليبيا، بغرض تدوير الصراعة وإطالة عمر الأزمة الليبية ".

معتبراً أنه "من غير المنطقي والمعقول تعرض رئيس الحكومة إلى إطلاق نار بغرض تصفيته، لكنها محاولة مكشوفة من جهات أمنية لخلط أوراق سياسية، بعدما تأكد أن المترشح البارز لرئاسة الحكومة هو فتحي باشاغا الذي سيجري التصويت عليه من قبل البرلمان بديلاً عن الدبيبة.

متابعاً: "باعتقادي هي وسيلة لاستنفار القوة المستفيدة من رئاسة الحكومة الحالية، للدفاع عنها إلى النهاية، وإحداث خلل أمني حاد في طرابلس، التي يفترض أنها ستكون مقر لأي حكومة قادمة، وهذا بالتأكيد سيجر الدول الأجنبية للتدخل لمنع أي عمل يزعزع الأمن على مصالحها ومقر سفاراتها التي باتت تعمل بشكل مباشر في طرابلس، مما سيرغم الطرف الآخر على قبول أي تسوية بين الطرفين تكون في إطار بعض التعديلات دون المساس برئيس الحكومة."

"الدعابة السمجة" تذهب سُدا

لكن مساعي الدبيبة تلك لم تُأتي أكلها، إذ صوّت مجلس النواب الليبي، في العاشر من فبراير، بـ"الإجماع" على اختيار فتحي باشاغا رئيساً للحكومة، كما أشار رئيس مجلس النواب الليبي المستشار عقيلة صالح، إلى إنه تلقى رسالة تزكية من "المجلس الأعلى للدولة"، تؤيد ترشح باشاغا لرئاسة الحكومة الجديدة، إضافة إلى ترحيب القيادة العامة للقوات المسلحة الليبية بتكليف فتحي باشاغا.

وهو ما يشير بجلاء، إلى أغلب الفرقاء الليبيين في شرق البلاد وغربها، رفضوا تصديق "الدعابة السمجة" حول محاولة اغتيال الدبيبة، والأهم أنهم باتوا مقتنعين بانتهاء صلاحية حكومة الدبيبة، ما يستلزم عملهم جميعاً تحت مظلة حكومة باشاغا التي من المفترض أن يقوم بتشكلها في فترة زمنية محددة، علها تنجح في أداء تعهداتها التي أخفقت فيها حكومة الدبيبة، لليبيين وعلى رأسها تنظيم انتخابات رئاسية نزيهة، قد تكون بداية للحل في ليبيا.

في إيران.. الاختراق والفساد من أعلى الهرم إلى أسفله

منذ أن بدأت التفجيرات والحوادث تهز المواقع النووية الإيرانية، تجلى أن إيران أضحت مخترقة من الناحية الأمنية، من قبل أجهزة استخبارات دولية، على رأسها الموساد الإسرائيلي، الذي كان المتهم الأوحد في العديد من الوقائع التي هزت إيران.

وتجاوزت الاختراقات الأمنية في صفوف الأجهزة الأمنية الإيرانية حد التكهنات والتحليل، إلى حد البراهين والأدلة والإثباتات، وهو ما أكدته هيئة البث البريطاني بي بي سي، في السادس من فبراير الجاري، عندما قالت إن سلطات طهران، احتجزت عشرات القيادات في الحرس الثوري، إثر اغتيال العالم النووي البارز، محسن فخري زاده، أواخر نوفمبر 2020، وهو العالم الذي لطالما أكددت إيران أن إسرائيل من نفذ عملية اغتياله..

كيف تم اغتيال فخري زاده؟

إذ نوهت الهيئة وقتها، خلال تقرير لها، إلى أن وزير الاستخبارات الإيراني السابق، محمود علوي، أكد أنه أعلم الأجهزة الأمنية بوجود مخطط لاغتيال فخري زاده في نفس المكان والتاريخ، وذلك قبل شهرين من العملية، ليرجح معها علوي أن العقل المدبر في عملية الاغتيال، هو من أفراد القوات المسلحة الإيرانية، و"نوه ضمنياً" بأنه من أفراد الحرس الثوري الإيراني.

وأكمل التقرير: "إذا كان الأمر كذلك فإن هذا يعني أن العميل (العقل المدبر) يجب أن يتولى وظيفة رفيعة ضمن الحرس الثوري، بحيث تمكنه من تجاهل ذلك التحذير (الصادر من محمود علوي)، وتطبيق خطته في التاريخ والتوقيت والمكان المحدد"، مشيرةً إلى أن "مصادر داخل الجناح الأمني لسجن إيفين في طهران، الذي يضم متهمين بالتجسس لصالح دول أخرى، قالت لـ أن العشرات من قيادات رفيعة المستوى في الحرس الثوري محتجزون هناك"، فيما تمتنع الحكومة عن نشر أسماءهم أو رتبهم لتفادي الإضرار بسمعة الحرس الثوري.

وأوردت الهيئة البريطانية عن ضابط استخباراتي سابق في فيلق القدس التابع للحرس الثوري، تأكيده أن وكالات أجنبية جمعت أدلة ضد مجموعة من السفراء الإيرانيين وقيادات الحرس الثوري، مبيناً أن تلك الأدلة تحوي معطيات عن علاقات غرامية مع نساء يمكن استعمالها لابتزاز هؤلاء المسؤولين وإجبارهم على التعاون مع أجهزة استخبارات أجنبية.

كما أشارت BBC إلى أن أحمدي نجاد أكد صحة تلك الادعاءات العام الماضي، إذ قال: "هل هذا أمر طبيعي عندما يتبين أن أرفع ضابط مسؤول عن مراقبة الجواسيس الإسرائيليين ومكافحة المخططات الإسرائيلية في إيران هو عميل إسرائيلي نفسه؟"، وشدد التقرير على أن مسؤولين إيرانيين سابقين قلقون اليوم من تواصل "الموساد" المزعوم مع قيادات بارزين في أجهزة الأمن والاستخبارات الإيرانية، وأوردت عن علي يونسي، وزير الاستخبارات السابق والمستشار البارز للرئيس السابق، حسن روحاني، قوله خلال مقابلة: " لقد توسع نفوذ الموساد في أنحاء مختلفة من البلاد، إلى درجة أصبح كل شخص في القيادة الإيرانية يضطر إلى الخوف على حياته وسلامته".

رئيسي وملف الفساد

معلومات بي بي سي السابقة، والتي تفضح مدى توغل الفساد والمخربين في الداخل الإيراني، دفعت الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، للخروج عنه صمته عقب يوم واحد من التقرير، أي في السابع من فبراير، فقال إن من أولويات أجهزة بلاده الاستخباراتية والأمنية، منع نفوذ الأعداء، والتعامل مع "رؤوس شبكات الفساد" و"القضاء على مافيا التهريب".

متجاهلاً حالة الفساد المزرية التي وصلت لها طهران، فبجانب تقرير بي بي سي، بثت إذاعة "فردا" الإيرانية المعارضة، في العاشر من فبراير، تسجيلاً صوتياً مُسرباً حول خطاب ألقاه كبار قادة الحرس الثوري الإيراني قبل 4 سنوات، اتهم فيه محمد باقر قاليباف "رئيس البرلمان حالياً، والعمدة السابق لطهران، ومن قيادات الحرس)، وقائد فيلق القدس السابق قاسم سليماني بالفساد.

وتضمن التسجيل الذي يصل طوله إلى 50 دقيقة، محادثة بين القائد العام السابق للحرس الثوري محمد علي جعفري ونائبه للشؤون الاقتصادية صادق ذو القدر وتظهر فيه أسماء مثل قاليباف الذي كان في حينها رئيس بلدية طهران، وكذلك نائب منسق الحرس الثوري الجنرال جمال الدين أبرومند، ورئيس جهاز المخابرات بالحرس حسين طيب.

وتناولت المحادثة قضية الفساد التي تورطت بها شخصية في شركة "ياس القابضة" التابعة لمؤسسة الحرس الثوري التعاونية، فقال الجنرال ذو القدر "إنه حاول استخدام نفوذ قاليباف لإغلاق قضية الفساد في ياس القابضة، بينما دعم رئيس جهاز استخبارات الحرس الثوري حسين طائب، قاليباف"، كما يذكر جعفري أن قاسم سليماني كان غير مرتاح للتحقيق مع نائب منسق الحرس الثوري آنذاك، الجنرال جمال أبرومند، والأشخاص الواردة أسماؤهم في ملف الفساد، وأنه تحدث إلى المرشد علي خامنئي.

وقد اعترف الحرس الثوري الإيراني، منتصف فبراير الجاري، بصحة التسجيل الصوتي المسرب إذ قالت وكالة "أنباء فارس نيوز"، وهي تعدّ الذراع الإعلامية الأقوى للحرس الثوري الإيراني، بشأن ما تم تسريبه عبر وسائل إعلام إيرانية معارضة بالخارج، إن "التسجيل الصوتي المسرب صحيح، ويعود إلى اللواء محمد علي جعفري القائد السابق للحرس الثوري"، فيما علق النائب السابق والقيادي في التيار الإصلاحي محمود صادقي في تغريدة عبر حسابه على "تويتر"، على التسريب، فقال: "الفساد في الملف الصوتي هو مثال آخر على الفساد البنيوي".

تبريرات لا تبرر

لكن السلطة الإيرانية، لجأت كالعادة إلى تصويب سهامها على فاضحي الفساد، فزعم المتحدث باسم الحرس الثوري الإيراني العميد رمضان شريف، في الرابع عشر من فبراير، أن إعادة نشر ملف صوتي خاص بقضية فساد "تؤكد محاولات الاستكبار العالمي لترميم جراحه التي أصيب بها في مواجهاته مع الحرس"، مدعياً أنه "تمت محاكمة المتهمين في قضية إحدى الشركات التابعة للمؤسسة التعاونية للحرس الثوري الإيراني وهم يقضون حالياً عقوباتهم"، على حد قوله.

وتابع بأن "إعادة نشر الملف الصوتي الخاص بهذه القضية عشية ذكرى انتصار الثورة تؤكد محاولات الاستكبار العالمي لترميم الجروح العميقة التي تلقاها في مواجهاته مع الحرس الثوري وانتصاراته عليه"، وأن "الفريق قاسم سليماني لم يتسلم أي مسؤولية في المؤسسات التعاونية للحرس وطرح اسمه من جديد في هذا السياق يبرز مدى تخوف العدو من اسم الشهيد سليماني"، على حد قوله.

لكن، وأياً كانت حقيقة ما زعمه الناطق باسم الحرس الثوري من محاسبة الجناة، فإن ذلك لن يغير شيء من حقيقة أن النظام الإيراني "مخترق" و"فاسد"، من أعلى السلطة وليس من أسفلها، وهي وقائع دفع ثمنها "محسن فخري زاده" دمه، كما يدفع ثمنها الإيرانيون عموماً من قوتهم اليومي.

الإخوان المسلمون في أوروبا.. النظام الهيكلي وأصوله المالية

جاسم محمد

أعلنت النمسا نشر تقريرها حول جماعة الإخوان المسلمين خلال عام 2021 وعن نفوذ وتمويل الجماعة في أوربا، خلالها كشفت الكثير عن هيكلية التنظيم وترسانته المالية ومدى أهمية التمويل عند التنظيم. التقرير تناول تأسيس الإخوان المسلمين المركز الإسلامي في ميونيخ عام 1960، برئاسة سعيد رمضان، صهر مؤسس التنظيم حسن البنا.

عملت جماعة الإخوان على نشر أفكار الإخوان المسلمين في جميع أنحاء أوروبا، اليوم، جماعة الإخوان موجودة في جميع البلدان الأوربية تقريباً. كما يوضح أحدث تقرير صادر عن مركز توثيق الإسلام السياسي. اليوم، تستضيف جميع الدول الأوربية الكبرى شبكة صغيرة من الأفراد والمنظمات المرتبطة بشكل أو بآخر بجماعة الإخوان المسلمين. علاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسة التي تتخذ من النمسا مقراً لها مكرسة البحث العلمي في الإسلام السياسي.

كشف النقاب عن النظام الهيكلي للإخوان المسلمين في أوروبا وأصول تمويله. أنشأت الحكومة النمساوية مركز توثيق الإسلام السياسي عام 2020 لتتبع وتحليل تحركات الإخوان والمنظمات الإسلامية الأخرى. كما يبحث المركز عدة طرق لمكافحتها في تقرير من 200 صفحة.

كشف الخبير الإيطالي في الإسلاموية، لورنزو فيدينو، وسيرجيو ألتونا، الباحث الإسباني في التطرف والإرهاب في معهد إلكانو الملكي، عن تفاصيل تواجد الإخوان المسلمين في أوربا في العقود الأخيرة. ينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء، أحدها مخصص حصرياً لوجود جماعة الإخوان المسلمين في 11 دولة أوربية، من بينها بلجيكا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا.

يشير، أن وجود جماعة الإخوان المسلمين في القارة كان مدفوعاً بطلاب الشرق الأوسط في الجامعات الأوربية وبعض الأعضاء رفيعي المستوى في المنظمة. يقول الخبراء: "ما بدأ كوجود غير متوقع ومؤقت في أوربا أصبح مع مرور الوقت راسخاً وتوسع بشكل كبير. المنظمات العامة في أوربا تحت مظلة الإسلامويين في ظل جماعة الإخوان المسلمين، قامت بإنشاء العديد من المنظمات العامة بهدف الحصول الدعم والتمثيل.

اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا (FIOE)

يسلط التقرير الضوء على اتحاد المنظمات الإسلامية في أوربا (FIOE)، الذي تم إنشاؤه في عام 1989 ومقره في بروكسل. في عام 2020، غيرت اسمها إلى مجلس المسلمين الأوربيين، وبدورها أنشأت هيئتين أخريين: المعهد الأوربي لعلوم الإنسان ومركز الفتوى الأوربي. على الجانب الآخر، منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية، الإغاثة الإسلامية، التي رغم نفيها أي صلة لها بالإخوان، تنص الوثيقة على أنها "قريبة" من الجماعة.

"تقوم المنظمات المنتمية للإخوان في دول مختلفة بجمع التبرعات بشكل منتظم وتعزيز الإغاثة الإسلامية" ، بينما "غالباً ما يدير الأفراد المنتمون للإخوان الفروع المحلية للتنظيم". كما يشير التقرير إلى أن جماعة الإخوان المسلمين تنشر رسالتها من خلال شبكتها الواسعة من المساجد والجمعيات الخيرية والمدارس وجماعات الضغط وجماعات الحقوق المدنية.

ديناميات التمويل

يكشف التقرير أن "أحد الأسباب الرئيسة للنجاح النسبي للإخوان المسلمين هو وصولها إلى موارد مالية وفيرة". ومع ذلك، بينما يعترف الخبراء بأن ديناميات التمويل "معقدة ويصعب اختراقها"، فقد حددوا أربع فئات باعتبارها المصادر الرئيسة للتمويل.

أولاً: التبرعات من الجالية المسلمة.

ثانياً: الأنشطة المالية الخاصة بالمجموعة: يوضح الباحثون أن جماعة الإخوان طورت منذ فترة طويلة شبكة من الأعمال التجارية، يركز بعضها على الأنشطة المتعلقة بالإسلام، مثل توثيق اللحوم الحلال أو بيع المطبوعات الدينية. ومع ذلك، هناك أنواع أخرى من الأعمال لا علاقة لها بالدين، مثل العقارات أو الخدمات المالية. بعد ذلك، يحدد التقرير عدة دول تدعم المنظمة مالياً.

يسلط التقرير الضوء على "الدور المهم لتركيا في السنوات الأخيرة"، ومع ذلك، يذكر الخبراء أن التبرعات الأجنبية جاءت تاريخياً من دول عربية.

ثالثاً: ربما كانت الفئة الأكثر إثارة للجدل، فهي تشير إلى "الإعانات المقدمة من الحكومات الأوربية والاتحاد الأوربي.

يوضح التقرير أن المنظمات المرتبطة بالإخوان المسلمين تتلقى أموالاً عامة لتطوير أنشطة تهدف إلى الاندماج أو محاربة الإسلاموفوبيا. ويوضح التقرير أنه "في بعض الحالات، تعمل الجمعيات الخيرية المرتبطة بالإخوان أيضاً كمقاولين لوكالات المعونة الحكومية الأوربية التي تنفذ مشاريع في مناطق من إفريقيا أو الشرق الأوسط".

لماذا يسعى الإخوان المسلمون إلى تعزيز وجودهم في أوروبا؟

وفقاً للمركز النمساوي، فإن جماعة الإخوان المسلمين تسعى لنشر رؤيتها الاجتماعية والسياسية والدينية للمجتمعات المسلمة الأوربية من خلال الترويج للهوية الإسلاموية. وبالمثل، تطمح جماعة الإخوان إلى أن تصبح الممثل الرسمي للجاليات المسلمة، فضلاً عن التأثير في السياسات في جميع الأمور المتعلقة بالإسلام. وعلى الرغم من أن المنظمة تقدم نفسها أحياناً على أنها فاعل ديني معتدل، إلا أن التقرير يحذر من أن أيديولوجية الإخوان المسلمين تتعارض مع أفكار الحرية التي يروّج لها بعض القادة الأوربيين.

قام الخبراء بتوثيق بعض الآراء الإشكالية، مثل معاداة السامية وكراهية المثليين وكراهية النساء. علاوة على ذلك، فإن خطاب "نحن ضدهم" الذي قدمه الإخوان لا يشجع على اندماج الجاليات المسلمة في أوربا.

في هذا السياق، التقت سوزان راب، وزيرة التكامل النمساوية ومؤسسة مركز توثيق الإسلام السياسي، مع شركاء الاتحاد الأوربي في فيينا، لمناقشة تدابير مكافحة الإسلاموية في القارة وغيرها من القضايا المتعلقة بالتقرير الأخير. وقال راب: "الإسلاموية والإرهاب لا يبدآن عندما يصبحان عنيفين، بل يبدآن قبل ذلك بكثير". وقالت إن فيينا يجب أن تثبت نفسها على أنها "مركز متقدم ضد الإسلام السياسي".

رغم التشريعات التي اتخذتها أوروبا، وخاصة فرنسا والنمسا وألمانيا، من غير المرجح أن تضع دول أوربا الجماعة على قوائم الحظر او التطرف والإرهاب، وهذا ربما يعود إلى هيكلية التنظيم وصعوبة الحصول على شواهد بوجود علاقات ما بين قيادات التنظيم والواجهات أو إمبراطورية المال والاقتصاد في أوربا، كون أوربا ما زالت تنتهج "بيروقراطية قضائية وعدم تكامل ما بين القضاء ومؤسسات الأمن. بات ضرورياً أن تكون هناك جهود لمكافحة التطرف الإسلاموي الذي تقف خلفه الجماعة، وكذلك وقف مصادر التمويل الخارجية والداخلية، ووقف تمويل الحكومات للمنظمات المرتبطة بالجماعة.

استمرار حالة عدم الاستقرار في مدينة عفرين

الإخوان المسلمون والنظام السوري.. مصالح مشتركة في الهندسة الديموغرافية

أحمد قطمة

لم ينحصر الدور التدميري لتنظيم الإخوان المسلمين في سوريا، على عسكرة الانتفاضة الشعبية، ومنح النظام الذريعة والحجة للتنكيل بالسوريين، ولا باستخفاف الدائرين في فلكه بحياة السوريين وحديثهم العلني عن استعدادهم للتضحية بآلاف السوريين لقاء إسقاط النظام، الذي لم يحدث لعجز المعارضة المقادة من أنقرة، عن تقديم نموذج يشجع المجتمع الدولي على مساندتها في مطالبها.

بل تجاوز ذلك إلى حد بعيد، من خلال تنفيذ المشاريع الإقليمية وتحديداً التركية منها، الرامية إلى تغيير ديموغرافي مناطق شمال سوريا، حيث تتواجد مجموعة من المناطق الكردية، كونها الركيزة الأساسية لقيام دويلة إخوانية موالية لأنقرة.

تغيير ديموغرافية عفرين

وفي سبيل ذلك، بدأ غزو عسكري تركي-إخواني في يناير العام 2018، على منطقة عفرين الكردية شمال غرب سوريا، تعرضت خلاله وعقبه، الغالبية العظمى من سكان المنطقة للتهجير القسري، حتى باتت عفرين غريبة عن سكانها الجدد، الذين تم جلبهم من مختلف مناطق الحرب السورية، بتوافق روسي تركي، عبر إفراغ محيط العاصمة دمشق، وبالتحديد مناطق الغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي، وغيرها.

وبالصدد، فقد وجهت "الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا" في الثامن عشر من يناير الماضي، نداءً إلى للمجتمع الدولي وقالت إن "دولة الاحتلال التركي ماضية في تدمير سوريا وتفتيت مجتمعها" مضيفةً إن "تركيا ومن خلال سياسات التغيير الديموغرافي والتهجير القسري لأهلنا من مناطقهم، تؤسس لمشروع تغيير جديد هدفه ضرب استقرار سوريا والمنطقة وتجزئتها مجتمعياً وجغرافياً".

ونهاية يناير الماضي، أكدت ليفانت نيوز تزايد المخاوف والخشية لدى أهالي عفرين الأصليين الكورد، من النشاط في بناء المستوطنات ضمن منطقتهم، عقب تهجير أكثر من 75% من سكان المنطقة الأصليين، وتوطين قرابة 400 ألف سوري من مناطق داخلية، حيث أكد سكان عفرين، بأن تلك المستوطنات تسعى إلى تغيير ديموغرافية منطقتهم. وتلا ذلك، حملات لجمع تبرعات لبناء مساكن في شمال سوريا (دون تحديد مواقع البناء)، وهو ما زاد في لهيب المخاوف من ترسيخ عمليات التغيير الديموغرافي، بدعم من تنظيم الإخوان المسلمين، الذين بدى متحمساً لتشكيل دويلته الإخوانية بحماية تركية، بناءً على إعادة هندسة الديموغرافية السورية، بما يتوافق مع طموحات أنقرة الإخوان، في زرع "المكون السني" المهجر من محيط دمشق وحمص وحماه وغيرها، على الحدود السورية-التركية، وبالأخص في المناطق الكردية.

مناشدات لوقف ترسيخ التغيير الديموغرافي

جهود الإخوان في تشكيل دويلتهم في شمال غرب سوريا، لم تقتصر على إخوان سوريا، بل توسعت بطلب الدعم من تنظيمات الإخوان في المنطقة، وهنا كثر الحديث عن دور منظمات كويتية وقطرية وفلسطينية، مساندة لتلك المشاريع، مستترةً تحت غطاء المساعدات الإنسانية للمهجرين في الخيم، فأطلق نشطاء فلسطينيون بالتعاون مع جمعية "القلوب الرحيمة"، حملة تحت اسم "دفء القلوب الرحيمة" والتي نجحت في جمع مبلغ عشرة مليون دولار، بهدف "دعم النازحين السوريين في شمال غرب سوريا، دون تحديد كيف ستصرف هذه الأموال وأين ومن سيقوم باستلامها وتوزيعها".

تلك الحملات دفعت منظمات حقوقية ومدنية كردية وسورية، إلى مناشدة الرأي العام الفلسطيني بضرورة الامتناع عن المشاركة بحملات التغيير الديمغرافي التي تجري بحق سكان الكرد الأصليين في عفرين، فقالت في بيان صدر في السادس من فبراير، "نحن كمنظمات سورية فإننا نناشد الأخوة الفلسطينيين توخي الدقة والحذر والامتناع عن دعم الاحتلال التركي بالأموال بحجة التبرعات لتنفيذ أعمال خيرية لبناء المستوطنات، لأن من شأن ذلك الدعم أن يجعل منهم شركاء مع الاحتلال في بناء المستوطنات على الأراضي الكردية المحتلة والمسلوبة والمهجرة السكان على غرار المستوطنات الإسرائيلية"، في ظل الحديث عن بناء أكثر من 18 مستوطنة في عفرين.

المعارضة غير الإخوانية

رسالة المناشدة تلك، والوقائع على الأرض، دفعت كذلك "تيار مواطنة - نواة وطن" السوري، وهي جزء من المعارضة السياسية والحراك الثوري في سوريا، تأسست بدمشق في 12 أبريل 2011، وتضم مجموعة من النخبة المثقفة والأكاديمية والممثلين والتشكيليين السوريين.. في 12 فبراير، إلى التأكيد على أنه من حق سكان عفرين العودة لديارهم.

ورفض التيار في بيان نشره على موقعه الرسمي، كل ما يتعرض له أهالي عفرين من شتى صنوف الانتهاكات وأورد: "نقدر حاجة النازحين السوريين في كل مكان إلى سكن وحماية، فإننا لا يمكن أن نقبل أن يكون هذا على حساب سكن وأمن الكرد أو أي جماعة سورية أخرى، ونطالب بالسماح بعودة كرد عفرين إلى ديارهم وأرزاقهم، والتحقيق في كل الانتهاكات، وجبر الضرر الذي تعرضوا له".

وأكد التيار السوري المعارض أن المشكلة تكمن في" أن هناك من يُلبس الهواجس التركية لبوس دعم السوريين وثورتهم، في حين أن ما يجري على الأرض هو تدمير كامل للرابطة السورية" منوها أنه "يتم اللعب على التنوع النسيج السوري، سواءً أكان مذهبياً أو دينياً أو عرقياً أو قومياً، والنتيجة تمزيق الرابطة السورية وتحويل السوريين إلى أتباع إلى هذه المصلحة الخارجية أو تلك".

مصالح مشتركة بين الإخوان والنظام

ويمكن القول، أن النتائج الكارثية للحرب الأهلية في سوريا، التي بدأها النظام الحاكم في دمشق، وتابعها تنظيم الإخوان المسلمين وأنقرة من خلفهم، تُحقق مصالح مشتركة للطرفين (النظام والإخوان)، لأن استمرار الحرب وعدم الوصول إلى حل سياسي، سيضمن بقاء المهجرين بعيدين عن مناطقهم الأصلية التي ينحدرون منهم.

فبقاء أهالي غوطة دمشق وغيرها، مُهجرين، هو عملياً في مصلحة النظام الذي لا يريد (حاضنة سنية) حول العاصمة.. وأيضاً في مصلحة تنظيم الإخوان، لأنه يسهل عليه خطف إرادة هؤلاء المهجرين، وتحويلهم إلى بيادق و(مرتزقة) يقاتل بهم من أجل مصالحه ودويلته في شمال غرب سوريا، ومن أجل سيده في أنقرة.. وعليه يتم بناء المستوطنات لهم، في عفرين وغيرها.

كما أن بقاء أهالي عفرين مهجرين، فيه مصلحة مشتركة للنظام والإخوان.. فلا النظام يرغب في أن يجد المكون الكردي قوياً مهدداً لأركان حكمه، عبر مطالباته بنظام حكم فيدرالي.. ولا الإخوان ومن خلفهم تركيا، يرغبون في وجود الكورد ككتلة متماسكة على أرضهم، كونهم يعتبرون عائقاً جغرافياً رئيساً أمام دويلتهم المزعومة في شمال غرب سوريا.

وعليه، فإن خيارات السوريين قليلة وصعبة، فإما الانتفاض معاً على الاخوان والنظام، ورفض الهندسة الديموغرافية التي فرضها الطرفان، والإصرار على عودة كل المهجرين إلى مناطقهم.. وإما استمرار الحرب العبثية فيما بينهم لسنوات أخرى، مع بقاء المهجرين من كل الأطراف السورية، مشردين، منهكين، مسلوبي الإرادة والخيار.

The Levant

المستشار السابق بوزارة الخارجية السعودية سالم اليامي لـ"ليفانت:

منذ العام 2011 تعيش المنطقة حالة غير مستقرة ومرتبطة بعدم الاستقرار في النظام الدولي

سالم اليامي

حاوره: رامي شفيق

بينما تبدو منطقة الشرق الأوسط على تخوم تحوّلات جمّة، من عدة نواح، إقليمية وأمنية وجيوستراتيجية، فإنه ثمة تساؤلات عديدة ومتفاوتة تحتاج لمقاربات سياسية ونظرية وعملية لمحاولة فهم المستقبل ومآلات الواقع بما تحمله من أحداث وتداعيات.

وفي حواره مع "ليفانت"، ناقش سالم اليامي، المستشار السابق بوزارة الخارجية السعودية، والباحث في العلاقات الدولية، جملة الأحداث السياسية وتحولاتها، فضلاً عن ارتباطاتها بالأوضاع الدولية التي تشهد درجة قصوى من الاستقطاب، وكذا تنافساً جيوسياسياً هائلاً بما يجعل الملفات، في عدد من دول الإقليم المنخرطة فيها تلك القوى، مفتوحة على عدة سيناريوهات، وبنفس الدرجة تستقبل تحالفات مؤقتة وتكتيكية تفرضها التناقضات وإعادة ترتيب المصالح.

وقال المستشار السابق بوزارة الخارجية السعودية لـ"ليفانت"، إن العالم اليوم يعيش حالة شبه عامة من عدم الاستقرار، والمنطقة العربية، وإقليم الشرق الأوسط يعيش حالة خاصة من التغير في العلاقات، والتوازنات التي بعضها آخذ في التبلور، وأيضاً في طبيعة التحديات.

وأردف: "العالم يعيش حالة تغير، ومنطقتنا ليست بعيدة عن تلك المؤثرات. والأمنيات ألا تكون نتائج هذه التغيرات حادة، لأن المنطقة منذ العام 2011 تعيش حالة غير مستقرة عبر عدد من الملفات الاقليمية التي ترتبط بحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي، مما يدفعنا نحو التأكيد على ذلك، كون الوضع الإقليمي قد لا يحتمل هزات عدم استقرار جديدة".

نص الحوار:

● تبدو منطقة الشرق الأوسط في لحظة بالغة الحرج والسيولة نتيجة خلل التوازنات الإقليمية مما دفع التوتر أن ينسحب على كثير من مسارح الأحداث عبر عديد الدول العربية.. في هذا الإطار كيف نستطيع فهم سياق ذلك؟

العالم اليوم يعيش حالة شبه عامة من عدم الاستقرار، والمنطقة العربية، وإقليم الشرق الأوسط يعيش حالة خاصة من التغير في العلاقات، والتوازنات التي بعضها آخذ في التبلور، وأيضاً في طبيعة التحديات الكبيرة. إذاً؛ العالم يعيش حالة تغير، ومنطقتنا ليست بعيدة عن تلك المؤثرات. والأمنيات ألا تكون نتائج هذه التغيرات حادة، لأن المنطقة منذ العام 2011 تعيش حالة غير مستقرة عبر عدد من الملفات الإقليمية التي ترتبط بحالة عدم الاستقرار في النظام الدولي مما يدفعنا نحو التأكيد على ذلك، كون الوضع الإقليمي قد لا يحتمل هزّات عدم استقرار جديدة.

تتحرك طهران عبر وكلائها الإقليميين في المنطقة العربية لتوظيف الأيديولوجيا والمعتقد الديني في أغراضها السياسية.. إلى أي حدّ ينبغي أن تعمل العواصم الكبرى في المنطقة العربية نحو مواجهة ذلك؟

طهران تحضر لنفسها لتكون اللاعب الأقوى إقليمياً، ومن خلال حالة الضعف التي يتعامل بها المجتمع الدولي مع إيران، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الغربية، تواصل إيران عبر القيادات المتشددة التي تمسك زمام السلطة الآن إلى زيادة وتيرة التصعيد مع الأطراف الإقليمية، ومحاولة نشر مبادئها الفكرية والسياسية التي قامت عليها ثورتها من خلال تخريب بنية الدولة العربية، وإدخال مفاهيم جديدة للصراع في مجتمعات المنطقة مثل الطائفية والمذهبية.

● وكيف ترى إذاً الضغوطات التي تمارسها طهران في العراق ضد المصالح الأمريكية على مفاوضات فيينا ومسار الاتفاق النووي؟

وحول الدور الإيراني في العراق، لا يمكن الإنكار أن العراق أصبحت ساحة نفوذ إيرانية متقدمة، وهي تقوم بعمليات تجريب من خلالها تحارب الدول الكبرى بأذرعها، واتباعها في العراق، على نحوٍ خاص، وفي أماكن أخرى من العالم العربي.

● لماذا يقبل الغرب وأمريكا ابتزاز إيران لا سيما لو وضعنا ملف مزدوجي الجنسية أمامنا للتدقيق والفحص؟

الغرب، بمعنى دول الاتحاد الأوربي، يسعى لجني مصالح من خلال السماح للجانب الإيراني بالتمادي في طريقة الذي يقوم على حساب دول المنطقة، والجانب الأمريكي يعيش حالة مسالمة، وضعف، وتخبط حتى في خياراته السياسية، فهو يبحث عن نصر سريع، وربما شكلي مع الجانب الإيراني بناء على مرجعيات، وأسباب حزبية أمريكية، ولأسباب تتعلق بالخط العام للديمقراطيين بشكلٍ مباشر. يضاف على ذلك الحالة الصحية للرئيس الأمريكي والمؤثرات التي تشكل المزاج السياسي الأمريكي داخلياً وخارجياً في هذه المرحلة.

● كيف ترى انعكاسات الخلاف الإسرائيلي الأمريكي بشأن المحادثات النووية على الوضع الإقليمي وعلى طهران.. وإلى أي حدّ يمكن اعتبار امتلاك طهران المعرفة التقنية النووية أخطر من حيازة قنبلة نووية وهو الحاصل راهناً؟

رأيي الشخصي هو أن الجانبين الأمريكي والإسرائيلي لديهما القدرة للوصول إلى نقطة تؤمن فيها أمريكا أمن دولة إسرائيل، والجانب الإسرائيلي قد يستخدم طرقاً غير مباشرة للتأثير على القدرات النووية الإيرانية، ولكن، في المحصلة النهائية، قد تكون الدول العربية الخاسر في هذه التحديات، خاصة بعد حصول إيران على القوة النووية، وهو أمر أصبح متوقعاً اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى.

● كيف يمكن الاصطفاف إقليمياً ودولياً لمنع تفلت طهران وتهديداتها؟

بخصوص إيران، هناك حالات من الاصطفاف الواضحة بين قوى إقليمية ودول عربية وخليجية وهي ربما تكون أحد الخيارات، خاصة أنه ليس هناك موقف عربي واحد، ولا حتى موقف خليجي واحد من الأدوار السلبية التي تقوم بها إيران في المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية.

اليمن معضلة كبرى في معادلة الأمن الإقليمي العربي، لا سيما مع تهديدات الحوثيين واعتدائها المتكرر على الأراضي السعودية، وأخيراً على الإمارات.. إلى ذلك تتعدد تأويلات تداعيات المشهد الأمني والسياسي على خلفية الوضع في اليمن ومفاوضات طهران مع الغرب.. كيف نتدبر ذلك المشهد بكافة تعقيداته؟

نعم أقرّ معكم بأن المشهد معقد في المنطقة وفي مسألة الملف اليمني؛ لأنّ هذا الملف تتقاطع فيه مصالح دول كثيرة إقليمية ودولية؛ بينما يشارك اليوم في خطوات الحل السياسي أكثر من طرف، مما يزيد المشهد تعقيداً. لكن هناك بارقة أمل تحدث على الأرض اليمنية عبر القوة العسكرية التي يمكن أن تغير في المعادلة السياسية إذا ما سارت الأمور هناك على ذات الوتيرة، التي نشهدها اليوم.

● تسعى الرياض في إطار محيطها الخليجي والعربي نحو ممارسة دور يضطلع وتحديات الأمن الإقليمي.. عبر ذلك ما هي رؤيتكم للسياسة الخارجية السعودية نحو تلك الأهداف؟

المملكة العربية السعودية دولة متوازنة في تصرفاتها السياسية، وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وراسم السياسة السعودي اليوم لديه أولويات تتدرج من الأمن الداخلي، والثوابت الوطنية، ثم الأمن الإقليمي في دائرته الثانية، الخليجية والعربية، وتحاول المملكة التصدّي لكل حالات الإخلال بأمن المنطقة عبر الطرق الشرعية، والدبلوماسية الفاعلة، ودعم كل القوى العربية التي تتعرض لهجوم من دول الإقليم ومن غيرها.

● تنظيمات الإسلام السياسي، بشقيها السني والشيعي، تعمل على حلحلة الاستقرار السياسي في عدد من دول المنطقة. نحو ذلك تبدو الأوضاع في لبنان كأنها تقبع في هوة سحيقة نتيجة الانسداد السياسي.. ما هي مآلات ذلك إقليمياً؟

الاستقرار مسؤولية الجميع، والأمن القومي العربي مسؤولية عربية يجب إحياؤها، والدفاع عنها، والفاعلين ما دون الدولة من جماعات، وفصائل، وأحزاب صنيعة الثقافة الثورية الإيرانية التي تفسد الحياة بكل أشكالها في لبنان، ولديها خطط لإفساد الحياة، وتدمير مؤسسات الدولة في العالم العربي. وإذا استمرت الأوضاع على هذه الوتيرة، فقد نشهد أكثر من دولة عربية فاشلة، ومحطمة، وقد يغدو الإقليم محطة للقلاقل، والهجرة، وربما الحروب.

التيار الشيرازي ومعضلة الدولة والثورة في إيران

صادق الشيرازي

كامل الخطي

ثمة دلائل دامغة على أن التيار الشيرازي كانت له صلات عضوية بالتيار الخميني في السعودية، كما في غيرها من الدول الخليجية والعربية؛ إذ إنّ مناسبة عاشوراء عام ١٤٠٠ هجرية التي وافقت الثلث الأخير من شهر نوفمبر عام ١٩٧٩، وتزامنت مع اقتحام جهيمان العتيبي وجماعته الحرم المكي، شهدت مدينة القطيف نشاطاً منبرياً محموماً مارسه حسن الصفار، وشاركه فيه مرتضى القزويني، الذي كان وكيلاً لمرجعية الخميني في منطقة خوزستان. نجح الخطيبان في تحريض آلاف من الشباب الشيعة السعوديين في مدينة القطيف على الخروج في مسيرات تندد بنظام الحكم في السعودية، وترفع شعارات مؤيدة للخميني. أدّت هذه المسيرات إلى مصادمات دموية مع عناصر الأمن، وراح ضحيتها عدد من القتلى والمصابين، وأعقبها حملة اعتقالات واسعة طالت مئات من أبناء منطقة القطيف. لكن حسن الصفار كان قد أعدّ سلفاً خطة خروج آمنة، ونجح فيما خطط إليه، وغادر أراضي المملكة قبل أن تطاله يد الجهاز الأمني، أما مرتضى القزويني، فقد أُلقي القبض عليه، ورُحِّل إلى إيران التي يحمل جنسيتها.

شكلت أحداث شهر نوفمبر عام ١٩٧٩ منعطفاً إيجابياً بالنسبة إلى "منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية"، حيث مهد زخم الأحداث، وحملة الاعتقالات التي تلت الأحداث، الأرض أمام التنظيم، فأصبح اختفاء العشرات من صغار السن، من طلبة المرحلتين الدراسيتين المتوسطة والثانوية، أمراً مألوفاً في القرى المحيطة بمدينة القطيف، وفي أحياء مدينة القطيف التي تقع خارج منطقة القلعة التي كانت مركز المدينة؛ كما طال الأمر، المجتمع الشيعي في الإحساء أيضاً. لعبت منطقة السيدة زينب، وهي إحدى الضواحي العشوائية المحيطة بمدينة دمشق، دور محطة الانتقال الوسيطة بين السعودية وإيران. كان للتيار الشيرازي أكثر من مكتب في تلك الضاحية الدمشقية، كما كانت له مدرسة فيها أيضاً (٢).

عملت فصائل التيار الشيرازي حثيثاً على تثبيط همم الشباب المهاجر إلى إيران لثنيهم عن الانخراط في مدارس الدراسات الدينية في مدينة قم، وفي المقابل، شجعتهم على الانخراط في معسكرات التدريب على الطاعة العمياء، والالتزام الصارم بأوامر القيادة، والتدريب البدني الشاق، والتدريب على أساليب البقاء، والصمود في حالات الاعتقال والتعرض للتعذيب، وأساليب الارتجال في حالات انقطاع سلسة الأوامر، وقتال المدن، والشوارع، وصنع المتفجرات من المواد المتوفرة في الأسواق المحلية.

قامت سلطات الثورة في إيران بعملية مصادرات هائلة لممتلكات المحسوبين على نظام الشاه، وسلمت عشرات من هذه المواقع إلى حركة الرساليين الطلائع التي قامت بتوزيعها على مختلف فصائلها لتستخدمها في أغراض التدريب الأمني، والعسكري. أنشأت سلطات الثورة في إيران، مكتباً متخصصاً في دعم "الحركات الثورية"، وكان هذا المكتب ضمن منطقة نفوذ حسين منتظري، وأداره أخُ صهره محمد هاشمي، مهدي هاشمي، وابنه محمد منتظري.

شيئاً فشيئاً، بدأت إيران بالتحوّل السياسي نحو مسلك الدولة، وبدأت التخفيف من المسلك الثوري. استدعى هذا التغيير إجراءات جذرية على صعيد الدوائر العليا التي يلي بعضها مكتب الخميني من حيث النفوذ. بدأت ملامح هذا المنحى تتضح منذ منتصف الثمانينيّات، حيث صعد إلى الدوائر العليا بعض الشخصيات البرجماتية مثل هاشمي رافسنجاني، وفي ذات الوقت، اعتقل، وحوكم، وأعدم مهدي هاشمي، راعي مكتب رعاية الحركات الثورية، وأخُ صهر حسين منتظري، وكان منتظري بالنسبة للثورة الإيرانية المعادل الموضوعي لما كان عليه تروتسكي بالنسبة للثورة البلشفية، فالاثنان كانا مع تصدير الثورة؛ وحيث إنّ تصدير الثورة أمر لا يستقيم مع مشروع ترسيخ أسس الدولة، فقد تقرر تحجيم نفوذ حسين منتظري الذي كان الخليفة المعين للخميني.

أدّت السياسة الإيرانية الجديدة إلى خسارة التيار الشيرازي مواقعه ونفوذه في إيران، فقام التيار بإجراءات احترازية بهدف إنقاذ ما يمكن إنقاذه من هياكله التنظيمية، فنقل وجبات مهمة من عناصر منظماته إلى الهند، وسوريا. اضطرب الوضع المالي للتنظيمات التابعة للتيار الشيرازي نتيجة اضطراب العلاقة مع إيران، وأصبح التيار يعتمد على المعونات المالية التي تصل من قرويي الشيعة في السعودية والبحرين، ومن ميسوري الشيعة الموالين للتيار في سلطنة عمان وفي الكويت. كانت السعودية هي المصدر الأهم في التمويل، وكانت الموارد المالية التي تصل إلى التيار، توضع تحت تصرف محمد تقي المدرسي، الذي مَكَّن فصيل البحرين من تلك الأموال، الأمر الذي جعل العناصر القيادية السعودية تراجع تموضعها في التيار. هذا إلى جانب المتغيرات السياسية العالمية التي كانت أهمها مبادرة الإصلاح السوفياتية التي بدأها ميخائيل غورباتشوف.

في ضوء المستجدات والمتغيرات التي أدّت إلى خفوت وهج الخطابات الثورية على الصعيد العالمي، بادرت قيادة منظمة الثورة الإسلامية في الجزيرة العربية، إلى الانفصال تنظيمياً عن الحركة الأم، وكف يد محمد تقي وهادي المدرسي عن الأموال التي ترد إلى الحركة من داخل السعودية. استمرّ هذا المخاض حوالي أربعة أعوام، وانتهى في أواخر الثمانينيّات بأن قامت قيادة منظمة الثورة بتغيير اسم المنظمة إلى "الحركة الإصلاحيّة"، وغيرت اسم نشرتها الرئيسة من "مجلة الثورة الإسلامية" إلى "مجلة الجزيرة العربية". كما ظهر على صفحات المجلة الجديدة اهتمام واضح بالتراث البحري والزراعي لمنطقة الخليج السعودية، واختفت النبرة الثورية من موادها. أرسلت قيادة الحركة الإصلاحية إشارات واضحة التقطتها القيادة السعودية بسرعة، وردت عليها بتطمينات ودية. في تلك الأثناء، أعادت قيادة الحركة اكتشاف قيمة العمل المدني العلني في داخل السعودية، واكتشفت أن أنماط الوجاهة والزعامة الاجتماعية التقليدية غير محمية بأُطُرٍ حزبية، وبالتالي، فإزاحتها، والحلول محلها أمر قابل للتحقق إذا اشْتَغِل عليه كما ينبغي.

انتهت عمليات تبادل الإشارات عن بعد مع القيادة السعودية إلى مسلسل طويل من الاجتماعات التفاوضية مع ممثلي الحكومة السعودية، وتوّج هذا المسلسل الطويل، بلقاء حميمي جمع أمين عام الحركة وثلاثة من أعضاء لجنتها المركزية مع الملك فهد بن عبد العزيز.

هذا اللقاء الحميم، وما تمخض عنه من نتائج إيجابية غير مسبوقة في علاقات الأنظمة العربية مع معارضاتها، أعطى وجاهة ربما تجاوزت ما حلمت به قيادة الحركة، عادت قيادة الحركة وكوادرها من الخارج، وبضمانة شخصية من الملك، لم يتعرض أحد من منسوبيها لأي مساءلة أمنية، بل إن الكوادر القيادية في الحركة عادوا تجللهم هالات الوجاهة، ومنحتهم الحكومة السعودية مُنحاً سخية لتعديل أوضاعهم ومساعدتهم على العيش الرغيد.

انحلت الحركة الإصلاحية كتنظيم -ظاهرياً- ولكنها احتفظت بإمكاناتها الحزبية، ووظفتها في الإعلام الجديد، والعلاقات العامة، والأنشطة المدنية ذات الطابع المعرفي، والثقافي، وإدارة المناسبات، وتنظيم المهرجانات، وحشد التأييد إذا لزم الأمر ذلك.

هذه لمحة سريعة عن أحد أهم فصائل الإسلام الحركي الشيعي التي امتلكت شبكات عابرة للحدود، ولعبت بعد انتهاء طورها الثوري/ السري وتحولها إلى العمل الإصلاحي/ العلني، نتيجة العفو الملكي التي حصلت عليه كوادرها من جميع المستويات، دوراً محورياً في تشكيل المزاج والموقف الجمعي لنسبة لا يستهان بها من المواطنين الشيعة في السعودية، ولا أجدني مبالغاً إذا اعتبرت أن التأثيرات التي أحدثتها "الحركة الإصلاحية" بعد التخلي -الافتراضي- عن هيكلها التنظيمي التقليدي، كان أكثر عمقاً من التأثيرات التي أحدثتها في طورها الثوري/ السري، وهذا الجانب على وجه الخصوص، يحتاج إلى رصد علمي متخصص، أرجو أن أجد الوقت الكافي لأعمل عليه وأقدمه للقراء الكرام.

ليبيا والاستقطاب الدولي.. قلق الجميع من المربع صفر

رامي شفيق

قبل ساعات قليلة من جلسة مجلس النواب المقررة لاعتماد بنود التعديل الدستوري، وتسمية رئيس جديد للحكومة في ليبيا عوضاً عن عبد الحميد الدبيبة، رئيس حكومة الوحدة الوطنية، تعرض الأخير لإطلاق وابل من الرصاص في العاصمة طرابلس، في محاولة لاغتياله من قبل مجهولين، نجحوا في الفرار ولم يصب الرجل بأي بسوء.

بات الليبيون على وقع هذه الحادثة بين منكر لصدق الواقعة، وآخر مؤيد لكافة تفاصيلها. وما بينهما تراوحت تأويلات الطرفين، بحسب منسوب مزاج وهواه السياسي.

تأويلات الفريق الذي صدق الواقعة يرى أن الدبيبة تعرض لمحاولة اغتيال بغية تصفيته جسدياً نحو تجاوز حضوره القوي وشعبيته بين الليبيين، أو ترهيبه بمحاولة اغتيال حتى يسلم السلطة دون أي مقاومة أو صراع مسلح، بينما الطرف الآخر الذي ينفي الواقعة برمتها يرى من وجهة نظره أنها محاولة فاشلة لاستدرار عطف الليبيين لشخص انتهت مدة بقائه في الحكم وعليه أن يسلم السلطة طوعاً أو كرهاً.

خط الالتقاء الذي جمع مجلس النواب الليبي برئاسة المستشار عقيلة صالح، والمجلس الأعلى للدولة برئاسة خالد المشري، صاغ بنود فترة انتقالية جديدة نحو اعتماد بنود التعديل الدستوري في مقابل تمرير رئيس الحكومة الجديد، سيما وأن كافة المصادر الصحفية أشارت إلى تزكية سبعة وأربعين عضواً من المجلس الأعلى للدولة للمرشح فتحي باشاغا على منصب رئيس الحكومة. فضلاً عن صدور الإعلان الدستوري بتعديلاته التي تشير في أحد البنود إلى أن مجلس النواب يصدر قانون الاستفتاء وقوانين الانتخابات العامة بالتوافق مع المجلس الأعلى للدولة.

فتحي باشاغا الذي تولى منصب وزير الداخلية في حكومة الوفاق من العام 2018 إلى العام 2021، من الأسماء الثقيلة في المنطقة الغربية، سياسياً وميدانياً. فضلاً عن كونه مرشحاً توافقياً يحوز على تأييد الشرق والجنوب، لا سيما بعد تقاربه مع القيادة العامّة للجيش، الذي بدا واضحاً من تصريحات الناطق الرسمي باسم القيادة العامة للجيش الليبي، اللواء أحمد المسماري، الذي رحب بموافقة البرلمان على تكليفه بمنصب رئاسة الحكومة، وطالب الأخير فتحي باشاغا بالعمل مع الجهات النظامية الأمنية والعسكرية من أجل فرض هيبة الدولة، وكذا تحالف الأخير مع رئيس البرلمان، المستشار عقيلة صالح، في انتخابات ملتقى الحوار السياسي التي فاز بها الدبيبة، كما يرتبط باشاغا بعلاقات جيدة مع العديد من العواصم الإقليمية والدول الغربية.

عبد الحميد الدبيبة الذي نجا من محاولة اغتيال، وصفها مراقبون للأوضاع الليبية بأنها مسرحية سيئة الإخراج، اعترض على خلعه من المنصب غير مرة بتصريحات واضحة، الأمر الذي دفع نحو تطويق قوات أمنية مبنى مجلس الوزراء بطرابلس، بحسب وسائل إعلام ليبية، تحسباً لأي تصرف من مليشيات مسلحة وإجبار الدبيبة على تسليم السلطة دون أي مقاومة. الإعلان الدستوري الذي وافق عليه البرلمان في جلسة الخميس، العاشر من شهر شباط / فبراير الجاري، أفضى إلى مادة تشير نحو تغيير تشكيلة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وأن تتولى الإشراف على الاستحقاق الانتخابي.

قراءة ذلك التعديل لا تتجاوز المنطق وتراتبية الأحداث عندما تذهب نحو حتمية التحرك من قبل الأجسام السياسية القائمة على تعديل قوانين الانتخابات، خاصة أن الإعلان الدستوري أشار في مادة مستقلة إلى أن مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة سيصدران قوانين الاستفتاء وقوانين الانتخابات بالتوافق فيما بينهما، مما يشي بكثير من الوضوح إلى اعتبار أن كل ما مضى نحو انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر/ كانون الأول الفائت، كان صرحاً من خيال فهوى، وأن ثمة تأسيس مرحلة جديدة توافقية فيما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة سيضحى صراع الإرادة هو الصوت الأبرز خلال الفترة المقبلة.

في مادة أخرى، يشير الإعلان الدستوري أن تعتمد المفوضية نتائج الانتخابات وتعلنها، وتباشر السلطة التشريعية الجديدة عملها بعد انقضاء ثلاثين يوماً من إعلان نتائج الانتخابات النهائية. وفي أول جلسة لها يحل مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، وتقوم السلطة التشريعية الجديدة بأداء مهامها وفقاً للدستور. كما ربط الإعلان الدستوري انتهاء عمل الحكومة بانعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية، حيث تضحى حكومة تسيير أعمال إلى حين اعتماد الحكومة الجديدة.

إلى ذلك ينبغي فهم وتأويل تحالف المصلحة الذي انعقدت أطرافه بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بالتوافق على تأييد تكليف رئيس الحكومة الجديد بالموافقة على الإعلان الدستوري، من خلال إطالة عمرهما السياسي في السلطة طيلة المدة الانتقالية، التي قد تبدو في نظر البعض مرهونة بفترة الأربعة عشر شهراً حتى يتم الاستحقاق الانتخابي. بيد أن الإعلان الدستوري ربط بقاءهما في دوائر الحكم بانتهاء الاستحقاق التشريعي وانعقاد الجلسة الأولى للسلطة التشريعية، وكذا حدث مع وضعية الحكومة ورئيسها المكلف فتحي باشاغا، حيث يعتبر حكومة تسيير أعمال بعد الجلسة الأولى وتشرع بعدها السلطة التشريعية في تسمية رئيس حكومة جديد.

لا ريب أن التحالف فيما بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، الذي غلف صفقة تكليف السيد فتحي باشاغا برئاسة الحكومة في ليبيا خلفاً للدبيبة، مرهون بعدة اعتبارات داخلية ودولية ينبغي على كافة الأطراف العمل على إنجازها بوتيرة متسارعة وبمنتهى الدقة.

داخلياً، يتأسس نحو العمل بكل جدية على تفكيك كافة المليشيات المسلحة في أرجاء ليبيا والغرب الليبي، تحديداً داخل المؤسسة الأمنية وجمع كافة الأسلحة والمعدات العسكرية خارج إرادة الدولة تحت المظلة الأمنية النظامية، ثم الاستفادة من كافة الخبرات والعلاقات الشخصية التي يتمتع بها السيد فتحي باشاغا، نتيجة خبراته المتراكمة كوزير داخلية في حكومة الوفاق، وله علاقات عميقة مع قادة المليشيات المسلحة، فضلاً عن ضرورة التحرك نحو إنجاز مهمة دمج القوات العسكرية عبر أداء أكثر مرونة، وحسم اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، وأيضاً في أسرع وقت ممكن. إذاً؛ ثمة سيناريو تم إعداده على خارطة الانتقال السياسي في ليبيا، واعتماد أسماء قديمة جديدة والإبقاء على الأجسام السياسية بهدف محدد، وهو تصفية الانفلات الأمني في البلاد وتشرذم القوات النظامية، الأمنية والعسكرية، وتباين الولاءات فيما بينهم.

عبر ذلك تحديداً يبدو دور المستشارة ستيفاني ويليامز، التي دأبت على التحرك الميداني في أرجاء ليبيا والتشاور مع عديد الأطراف المحلية الفاعلة والنافذة على مسرح الأحداث بغية تمرير المشهد السياسي والميداني نحو أقرب صورة ممكنة للأهداف الغربية. فالولايات المتحدة الأمريكية ترى أن العبث الأمني في ليبيا وفوضى انتشار السلاح يمثلان أكبر داعم لروسيا نحو تمثل أهدافها في أوروبا عبر شمال أفريقيا، وتحديداً في ليبيا. ولذلك تتحرك واشنطن نحو العمل على فضّ هذه الاشتباكات لتهيئة مسرح الأحداث بعيداً عن المفاعيل الروسية التي تعتمد على التناقضات والعلاقات المركبة حول الأوضاع في ليبيا سبيلاً لتفويت المصالح الأمريكية.

مستقبل أوكرانيا بين الصراع الروسي وحلف الشمال الأطلسي

رباب المالكي

عندما نتحدّث عن الأزمة الأوكرانية علينا أن نتعرّف على الماضي غير البعيد، حيث تلقي الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي، وكذلك الصراع بين الناتو وحلف وارسو، بثقلها على الأحداث الجارية في شرق أوربا. وبعد سقوط ألمانيا النازية في الحرب العالمية الثانية ونشوء المعسكرين، الشرقي الاشتراكي، والغربي الرأسمالي، اتفقت الدول الغربية على أن تدخل في تكتل حلف الشمال الأطلسي، والذي نشأ بعد التوقيع على معاهدة واشنطن، لتشكيل حلف الناتو في واشنطن، 4 أبريل سنة 1949.

حيث ضمّ في البداية دولاً عديدة، في مقدمتها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورغ والبرتغال والدنمارك والنرويج وأيسلندا.

وتوسّع الحلف بعد ذلك لينضم إليه كلاً من اليونان وتركيا عام 1952، واستمر باستقطاب الدول الأوربية حتى انضمت ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو، التي تشترك في حدودها مع الكتلة الاشتراكية. وهكذا كانت الاستراتيجية الدفاعية للاتحاد السوفيتي السابق (روسيا حالياً) باتخاذه قراراً في عام 1955 يقضي بتأسيس تحالف مضاد يجمع البلدان الاشتراكية في شرق ووسط أوربا، ويسمى حلف وارسو، نسبة إلى عاصمة بولندا، التي تم توقيع الاتفاقية فيها 14 مايو 1955.

وعندما انضمت ألمانيا الغربية إلى منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، أصبح الحلف قريباً من حدود الاتحاد السوفيتي، لذلك؛ تشكّل حلف وارسو لتوازن القوى من كتلة الاتحاد السوفيتي، ألبانيا، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر، بلغاريا، رومانيا وألمانيا الشرقية.

أدّت هذه الاستراتيجية التي اتبعها الاتحاد السوفيتي من خلال حلف وارسو إلى عدم انضمام دول أخرى للناتو، لمدة تزيد عن عقدين ونصف، حتى انضمت إسبانيا في عام 1982 بعد انهيار ديكتاتوريها.

كانت استراتيجية الناتو، منذ انضمام ألمانيا الغربية في عام 1955، تهدف إلى التوسّع واستقطاب دول شرق ووسط أوربا، لكن حلف وارسو كان قادراً على الصمود لفترة طويلة حتى انهيار جدار برلين في 1989، وانسحاب رومانيا من حلف وارسو، وبعد ذلك توحدت الألمانيتان، الشرقية والغربية، أعقب ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي 1991، وبدأ حلف وارسو يتهاوى، وساهم حلف شمال الأطلسي بتفكيك يوغسلافيا الدولة الاشتراكية بين أعوام 1992 حتى 1995، وكل ذلك أدى إلى انهيار المنظومة الدفاعية التي كانت أحد أهم استراتيجيات الاتحاد السوفيتي.

وبدلاً من ذلك، أصبحت دول حلف وارسو الاشتراكية، والتي كانت من بين الاستراتيجيات الدفاعية للسوفييت قبل انهيار الاتحاد، جزءاً من الاتحاد الأوربي وانضمت إلى حلف شمال الأطلسي، حيث انضمت إليه جمهورية التشيك والمجر وبولندا ذات الحدود المشتركة مع روسيا الاشتراكية عام 1999. وتلتها دول شرق أوربا، بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا عام 2004، مما جعل صديق الأمس عدو اليوم.

والأسواء من ذلك، أنّ دول البلطيق، إستونيا وليتوانيا ولاتفيا، التي كانت ضمن دول الاتحاد السوفيتي سابقاً، وتعتبر عمقاً أمنياً لروسيا الحالية، انضمت إلى حلف الناتو عام 2004، وبذلك أتمت انضمامها إلى الاتحاد الأوربي، وكان هذا التوسّع على حساب روسيا واستراتيجيتها الدفاعية.

وبالتالي، انضمت كل الدول المحاذية لروسيا للحلف الأطلسي، بالإضافة إلى كرواتيا والجبل الأسود ذات الإرث الاشتراكي اليوغسلافي، والذين يعتبرون بين أقوى حلفاء الاتحاد السوفيتي السابق، وكذلك ألبانيا ومقدونيا الشمالية، ليتشكل الحلف من ثلاثين دولة.

اليوم، لا تتمتع روسيا بنفس القدرات التي كانت عليها في فترة الاتحاد السوفيتي لمقاومة الناتو والصمود أمامه، ولكن أيضاً لا تقبل روسيا بأن تكون الدول التي تعتبرها عمقها الأمني، مثل أوكرانيا وجورجيا ومولدافيا، ضمن دول حلف الناتو، لاعتبارات أمنية واقتصادية قوية جداً.

منذ ما يقرب من 15 عاماً، كان هناك وعد بضم أوكرانيا إلى الناتو، وإذا تم ذلك، فسيواجه الناتو الهجوم على أوكرانيا بصرامة، وفقاً لما ورد في معاهدة واشنطن لتأسيس الناتو في المادة الخامسة، والتي تنصّ على أنّ الهجوم على أي دولة ضمن حلف شمال الأطلسي يُعد هجوماً على الحلف وبالتالي سيتم الرد عليه.

فهل تحافظ روسيا على أمنها وتمنع أوكرانيا من الانضمام إلى الناتو، أم ستنهار مرة أخرى أمام الحلف وتسلم بالأمر الواقع، كما عملت مع جميع الدول الحدودية التي انضمت إلى الناتو، سواء تلك التي كانت ضمن حلف وارسو المنهار أم ضمن دول الاتحاد السوفيتي المنهار أيضاً؟

ليبيا.. سؤال الشرعية الصعب

فتحي باشاغا

داليا زيادة

بعد عام من الحديث المتفائل عن التنمية الاجتماعية والتوافق السياسي والتوحد العسكري، عادت ليبيا إلى الغرق في وحل الخوف من المستقبل، حيث قررت النخبة السياسية على وجهتي الصراع، تنحية خلافاتهم والتعاون للمرة الأولى، ليس بغرض إنهاء البؤس الذي يعيشه الشعب الليبي منذ سنوات، ولكن بهدف تفكيك حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة، وبالتالي تعطيل عملية الحل السياسي بأكملها، حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بما لديهم من سلطات سياسية لأطول فترة ممكنة.

في صباح العاشر من فبراير، بعد ساعات قليلة من نجاة رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، من محاولة اغتيال، أعلن البرلمان الليبي عن تشكيل حكومة مؤقتة جديدة، برئاسة فتحي باشاغا، الذي كان يشغل منصب وزير الداخلية في حكومة الوفاق الوطني المؤقتة السابقة. لكن عبد الحميد الدبيبة أصرّ على التمسك بمنصبه حتى استكمال عملية الحل السياسي من خلال إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في يونيو. كما هاجم الدبيبة البرلمان لاتخاذه قراراً بحل حكومة الوحدة الوطنية، دون استفتاء عام أو حتى التشاور مع بعثة الأمم المتحدة ومنتدى الحوار السياسي الليبي، اللذين عينا هذه الحكومة في الأصل.

في الحقيقة، لقد كان قرار البرلمان مفاجئاً لجميع الأطراف المعنية، محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يوجد سبب حقيقي أو ضاغط يستدعي اتخاذه، بينما لم تنتهِ بعد الفترة المقررة لعمل حكومة الوحدة الوطنية، وهي ثمانية عشر شهراً منذ بدء عملها في مارس الماضي، كما أن البلاد تتجهز بالفعل لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في يونيو، امتثالاً لخارطة الطريق وعملية الحل السياسي التي أقرها ٧٥ عضواً في منتدى الحوار السياسي، تحت إشراف الأمم المتحدة، في أواخر عام ٢٠٢٠.

برر رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، القرار بأن حمّل الدبيبة، حصرياً، ذنب فشل البلاد في إجراء الانتخابات العامة في ديسمبر، كما كان مقرراً لها. ذلك على الرغم من مشاركة جميع الأطراف الفاعلة داخل ليبيا، بما في ذلك البرلمان أيضاً، في اتخاذ قرار تأجيل الانتخابات بسبب ما أطلقوا عليه وقتها "الظروف القاهرة". بل أكثر من ذلك، زعم عقيلة صالح أن الدبيبة فقد شرعيته عندما قرر الترشح للرئاسة في الانتخابات المؤجلة. لكن، في الواقع، لم يكن الدبيبة هو المسؤول السياسي الوحيد الذي قرر خوض الانتخابات بينما ما يزال في منصبه، بل إن فتحي باشاغا، وعقيلة صالح نفسه، قد رشحوا أنفسهم أيضاً للتنافس على المقعد الرئاسي في نفس الانتخابات.

بالإضافة إلى ذلك، فإنّ تحيّزات عقيلة صالح وعدد كبير من أعضاء البرلمان، الذي يعمل من طبرق، يجب أن تجعلنا نتشكك في إخلاص نواياهم بشأن هذا القرار. عقيلة صالح من أشد الداعمين للواء خليفة حفتر، الذي يقود قوات الجيش الوطني الليبي ويسيطر على المناطق الشرقية من ليبيا. لطالما استخدم صالح سلطته لدفع البرلمان الذي يترأسه لاتخاذ قرارات تعزز مواقف حفتر المناهضة والمعرقلة لعمل الحكومات الشرعية المتتابعة في طرابلس. حتى إنه أيد محاولات حفتر للإغارة على طرابلس بالقوة، في عام ٢٠١٩، والتي فشلت بسبب تدخل الجيش التركي إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، آنذاك، لحماية طرابلس.

عندما تولّت حكومة الوحدة الوطنية السلطة، عبر تصويت منتدى الحوار السياسي، في مارس ٢٠٢١، كان حفتر وصالح وغيرهم من الوجوه الشهيرة في النخبة السياسية أول المباركين؛ خاصةً حفتر الذي كانت لديه آمال كبيرة في أن يتم تعيينه وزيراً للدفاع في حكومة الوحدة الوطنية، ثم كرئيس للدولة فيما بعد. لكن، بقدر من الحكمة، قرر الدبيبة، رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، إبقاء مقعد وزير الدفاع فارغاً إلى حين أن تتوصل اللجنة العسكرية (٥+٥) إلى اتفاق حول توحيد القوات المسلحة في طرابلس وبنغازي تحت علم وطني واحد، وهو ما لم يحدث حتى هذه اللحظة بسبب عدم تعاون حفتر.

من ثم، بدأ حفتر وحليفه عقيلة صالح، من باب الثأر لما تعرضوا له من خيبة أمل على يد الدبيبة، في ممارسة الضغوط الاقتصادية والأمنية على حكومة الوحدة الوطنية لجعلها تبدو كحكومة فاشلة في نظر الشعب الليبي والمجتمع الدولي. على سبيل المثال، تعمد البرلمان تعطيل التصديق على ميزانية الحكومة المستحق صرفها منذ يوليو الماضي، وشنّ حفتر أكثر من عمل عسكري فردي في الجنوب، بما في ذلك إغلاق الحدود الليبية مع الجزائر، دون تنسيق مع القوات المسلحة في طرابلس، وضد إرادة الحكومة الشرعية والمجلس الرئاسي. على الرغم من ذلك، استطاع الدبيبة اجتياز كل المصاعب التي واجهها على يد خصومه، وأوصل البلاد إلى حالة من الاستقرار النسبي سمحت بالبدء في تنظيم إجراء الانتخابات العامة في موعدها المقرر في ديسمبر، لولا أنّه، قبل ثلاثة أيام فقط من موعد التصويت، أعلنت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات عن عدم قدرتها على المضي قدماً في إجراء الانتخابات بسبب استمرار "الظروف القاهرة"، دون أن تحدد بالضبط ما هي هذه الظروف.

في صباح نفس اليوم الذي تم فيه اتخاذ قرار تأجيل الانتخابات، قام فتحي باشاغا وأحمد معيتيق، وهما مسؤولان سابقان في حكومة الوفاق الوطني، بزيارة بنغازي وعقدا لقاءات مصالحة مع خليفة حفتر وعقيلة صالح. كان من المدهش أن نراهم معاً، في ذلك اليوم بالذات، لأن العداء بين مسؤولي حكومة الوفاق الوطني والسياسيين في المناطق الشرقية كان قوياً جداً وطويلاً جداً؛ إذ لم يقتصر الأمر على التنافس السياسي فحسب، بل وصل أيضاً إلى حرب أهلية عنيفة. على ما يبدو، في هذا الاجتماع بالذات، تم عقد صفقة بين باشاغا وحفتر للإطاحة بالدبيبة والاستيلاء على طرابلس من خلال لعبة سياسية يتولى البرلمان تنفيذها.

هذا بالضبط ما تجلى بعد شهر واحد من هذا اللقاء في صورة قرار مفاجئ اتخذه برلمان عقيلة صالح بحل حكومة الوحدة الوطنية ووضع باشاغا في مقعد رئيس الوزراء. جدير بالذكر أن كل من باشاغا وحفتر وصالح لهم مصلحة شخصية مباشرة في إخراج الدبيبة من المشهد السياسي، حيث إن شعبيته بين الجمهور قد تزايدت في الفترة الأخيرة بشكل يهدد سلطتهم ويقلص فرصهم في الفوز في أي انتخابات رئاسية نزيهة في مواجهته. لقد كانت احتمالية فوز الدبيبة في الانتخابات الرئاسية المؤجلة عالية جداً، مقارنة بحفتر أو باشاغا أو صالح أو أي اسم آخر من النخبة السياسية، سواء في الشرق أو الغرب. في مقابلة على إحدى القنوات التلفزيونية المحلية، بعد يومين من القرار البرلماني المعيب، قال الدبيبة إن عقيلة صالح بعث إليه برسالة غير مباشرة مفادها أنه "إذا أراد البقاء في السلطة لمدة عام آخر أو نحو ذلك، فعليه الانسحاب من الترشح في الانتخابات الرئاسية"، لكنه رفض هذه المساومة.

كل هذه الحقائق يجب أن تضع شرعية قرارات البرلمان موضع تساؤل وتشكيك. في الحقيقة، إن شرعية البرلمان نفسه كممثل لإرادة الشعب الليبي هي أيضاً موضع تساؤل وتشكيك. هذا برلمان منتهي الصلاحية، وكان ينبغي إعادة انتخابه منذ ثماني سنوات، لكن لم يحدث ذلك بسبب ظروف الحرب الأهلية. بعبارة أخرى، برلمان عقيلة صالح في طبرق لا يمثل الشعب الليبي، وبالتالي فهو ليس هيئة ذوات شرعية تفوق شرعية كل الأطراف الأخرى، لا سيما الحكومة المؤقتة، وينبغي أن تدرك الأمم المتحدة والأطراف المعنية في المجتمع الدولي هذه الحقيقة والتعامل مع البرلمان على هذا الأساس، في إطار محاولاتهم لحلّ الأزمة الليبية.

مع الأسف، فإنّ اهتمام المجتمع الدولي تجاه ليبيا قد بدأ يتضاءل بشكل ملحوظ، ربما بسبب التركيز الكبير على التوترات المتصاعدة على الحدود بين روسيا وأوكرانيا. كما أن التقلبات الإقليمية الأخيرة والتغيرات الحادثة في تحالفات القوى في الشرق الأوسط تزيد من تعقيد الأزمة السياسية في ليبيا. لكن ربما الجانب المشرق في كل ذلك، هو أنّ تركيا ومصر، وهما الفاعلين الإقليميين أصحاب الأثر المباشر على ما يجري داخل ليبيا، يتبنيان لأول مرة موقفاً متماثلاً بشأن الأزمة الحالية؛ فقد عبر كل من الرئيسين المصري والتركي، في تصريحات منفصلة، عن دعمهما لاستمرار عملية الحل السياسي وإجراء الانتخابات، بدلاً من تشجيع أي منهما قرار البرلمان بتولي حكومة مؤقتة جديدة. بالتوازي مع ذلك، توقفت أبو ظبي عن دعم خليفة حفتر، في إطار جهودها الأخيرة لاسترضاء تركيا وإصلاح العلاقات معها.

في النهاية، من الصعب التكهن بما يمكن أن يحدث مع ليبيا في المرحلة المقبلة، لا سيما في ظل اتحاد طرفي الصراع القديم بهذا الشكل العجيب ضد الحكومة الشرعية وعملية الحل السياسي التي تدعمها الأمم المتحدة، في وقت ينشغل فيه الفاعلون الإقليميون والدوليون الداعمون للأطراف المتنازعة داخل ليبيا بقضايا أخرى أكثر إلحاحاً. لكن، في كل الأحوال، لنكن على الأقل متفائلين بأن الاشتباك السياسي الحالي قد يعطي إجابة حاسمة لمسألة الشرعية السياسية التي ظلت تنهك ليبيا منذ سقوط القذافي.

هل تكون حرباً عالمية ثالثة أم يكتفون بحرب بادرة ثانية؟

عبد الناصر الحسين

بعد هزيمة الاتحاد السوفييتي في الحرب الباردة بين المحورين، الغربي والشرقي، شعرت النخبة الروسية بمرارة الهزيمة وفداحة نتائجها السلبية على تاريخ روسيا وعلى الهيبة الروسية، فبدأت تفكر في كيفية العودة لسابق عهدها من قوة وجبروت وحضور في الساحة الدولية كإمبراطورية كبرى لا يشق لها غبار، مستفيدة من عوامل كثيرة أهمها: فتور الحماس في دول حلف شمال الأطلسي، وبروز ظاهرة الإرهاب الموجه ضد الغرب تحديداً، واستعداد الجمهورية الإيرانية لركوب موجة الشر وإثارة الفوضى والصراعات، إضافة إلى علاقات نائمة يمكن أن توقظها روسيا في ظل إهمال الغرب لها، ووجود كثير من المقومات التي قام عليها الاتحاد السوفييتي وما زالت قائمة.

فدخلت روسيا بقيادة زعيمها «بوتين» حلبة الصراع الدولي، وبدأت بالملاكمة قبل أن يعطي الحكم إشارة البَدْء، وقد وضعت القيادة الروسية هدفاً لها، الثأر من الولايات المتحدة الأمريكية في آخر نزال استمر لعقود طويلة تخللته أحداث دراماتيكية، كأزمة «الصواريخ الكوبية» و«الحرب الفيتنامية» ثم الأفغانية والشيشانية، وبدا أن الملاكم الروسي أراد أن يحسم النزال بالضربة القاضية، لكن الملاكم الأمريكي أراد أن يحسمها بالنقاط بعد امتصاصه للصدمة الأولى.

هي -إذاً- الحرب الباردة الثانية بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، وقد بدأها الطرفان بمحاولة كسب أكبر عدد من الحلفاء وأقواهم، مما جعل الحرب الثانية أكثر إثارة من الأولى، وما زاد من إثارتها دخول عامل «الربيع العربي» على خط النزاع، حيث تسعى موسكو إلى مَ الكيانات المتساقطة من النفوذ الأمريكي والاستفادة من إهمال أمريكا لحلفائها على الأقل في فترتي حكم أوباما.

اعتبر «بوتين» أن كل شيء يفعله هو لمجد روسيا، وهو يسعى إلى إعادة القوة السوفييتية، ويفكر بعقلية القرن التاسع عشر من حيث إنشاء القواعد العسكرية، ولا يخفي بوتين إعجابه بحقبة «جوزيف ستالين». وبدأت روسيا العمل على كل ما من شأنه الإضرار بمصالح الولايات المتحدة، ويعيد روسيا إلى المشهد الدولي، كما كان الأمر في حقبة الاتحاد السوفييتي السابق، فرأينا روسيا تشن حرباً في جورجيا في عام 2008، بالاستيلاء على أجزاء من «أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية»، وقبل ذلك وضعوا حكومة موالية لروسيا في جزء من «مولديفيا»، وفي 2014 بدأت الحرب مع «أوكرانيا» فأخذوا شبه جزيرة «القرم» وجزءاً من شرق أوكرانيا يدعى «دوباس»، وهم يعيدون تشكيل خريطة الاتحاد السوفييتي السابق.

ومن ناحية الشرق الأوسط، فهم يحسّنون من علاقاتهم مع مصر، ويقاتلون في سوريا حتى آخر جندي إيراني أو آخر جندي من حزب الله وآخر جندي سوري، مستخدمين سلاح الجو، ويريدون حماية قاعدتهم في طرطوس وقاعدتهم الجديدة في اللاذقية، ويريدون أن يستمر الأسد في الحكم، ويتعاونون مع إيران ولديهم ترتيبات جديدة في الشرق الأوسط، حيث يتم محو حدود سايكس بيكو من الخريطة من قبل إيران مستخدمين داعش، وهناك ترتيبات جديدة بدأت تظهر بالتنسيق بين التحالف الشيعي الروسي من جهة، والمحور المقابل، أي الغرب والسنة والدول العربية، مع حضور مفارقة جديدة تتمثل بدخول إسرائيل على الخط.

يمكن القول إذاً: هناك إعادة ترتيب عميقة لتحالفات الشرق الأوسط تحاول روسيا أن تكون الفاعل الأول فيها، حيث تتقدم في كل فراغ تخليه أمريكا «حتى لو كان فخّاً»، مما يتوعد الروس بأفخاخ كثيرة سيقعون بها، من حيث توقعوا أنها فرص متاحة، ويبدو أن «أوكرانيا» هي الفخّ القادم.

فقد توهم الروس في الحالة الأوربية فرصة مواتية ليحدثوا اختراقاً في حلف شمال الأطلسي، لكنهم اصطدموا بجدار من المصالح التاريخية التي تجمع هذا الحلف، والتي لا تموت، ولكن يصيبها الفتور أحياناً، ثم توهم الروس بأن أمريكا ابتعدت عن دول الخليج إلى درجة تتيح لها التسلل من بين الثقوب، لكنها اصطدمت أيضاً بمواقف سياسية خليجية منسجمة مع المواقف الغربية.

لكن العجيب هو ما حدث في توهم الروس بابتعاد إسرائيل عن أمريكا على خلفية المحادثات الماراثونية المتعلقة بالملف النووي الإيراني، حيث تريد إسرائيل المسارعة في استهداف إيران قبل أن تنجح في حيازة القنبلة النووية، بينما تصرّ أمريكا على معالجة الملف النووي بالطرق الدبلوماسية التي أوحت للكثيرين أن هناك غراماً بين أمريكا وإيران، وخاصة إسرائيل، التي اقتربت من روسيا قليلاً لترسل إلى أمريكا رسالة مفادها أن روسيا موجودة وأن في إسرائيل أكثر من مليون يهودي من أصول روسية، لكن سرعان ما عادت المياه إلى مجاريها بين إسرائيل وأمريكا، فلم تجد روسيا مع إسرائيل سوى شيء من التنسيق التكتيكي في سوريا مع بقاء الموقف الإسرائيلي إلى جانب المواقف الغربية.

يمثّل الاقتصاد الروسي عشر الاقتصاد الأمريكي، والنفط هو المنتج الوحيد الذي تصدره لأوربا.. وليس لدى روسيا إمكانيات لبناء قوات بحرية قادرة على الإبحار باستمرار لما يشكله هذا من أعباء على اقتصاد معاقب، فروسيا تحمل طموحات غير محدودة لكن بإمكانيات اقتصادية محدودة جداً، وبشكل أوضح فقد وضعت روسيا خططاً ورصدت لها تقديرات مادية معينة دون أن تحسب حساباً للعقوبات المحتملة، مما جعل الروس يمضون في مخططاتهم دون غطاء مالي كاف للاستمرار.

لقد أعدّ الروس استراتيجية معينة تجاه أوروبا يمكن اعتبارها استراتيجية غير مباشرة، فبدلاً من إنشاء جيش تقليدي يمكنه اختراق ألمانيا والوصول إلى المانش بمدة عشرة أيام، لعبوا لعبة سياسية أخرى، حيث تقدم روسيا بعض الأموال لليمين واليسار المتطرفين في فرنسا وهنغاريا والأحزاب المعادية للمهاجرين، وهذه الأحزاب تستطيع أن تحدث خلخلة في الاتحاد الأوربي، كما تدعم روسيا السياسيين الذين يملكون الأفكار المناوئة للاتحاد الأوربي ويسعون للخروج منه.

حاولت روسيا الاعتماد على الصين لتفكيك الاتحاد الأوربي، لكن الصين لا تستجيب للدعوات الروسية، فهي تريد الحفاظ على وحدة أوربا، مع أن الصين تعتبر الأخ الأكبر لروسيا، وهي أكبر سوق للمنتجات والمواد الأولية وتسعى إلى تسويق منتجاتها في أوربا، وبالتالي فهي تريد استقرار ونماء أوربا على عكس روسيا.

هي حرب باردة ثانية إذاً، طرفاها الأساسيان هما: أمريكا وأوربا من جهة، وإيران وروسيا من جهة أخرى، ولسوء حظ الشعب السوري أن بلدهم سوريا هي الحلبة الرئيسة في النزال، وواضح أن أمريكا قد استدرجت خصومها إلى حيث يكون الهلاك، ومعهم طرف ثالث هو الإرهاب الداعشي والقاعدي في المقام الثاني، ويغيب عن الذهنية الأمريكية غالباً أن الإرهاب الموجود في سوريا مصنوع ومدعوم من خصوم أمريكا، وأن الأخيرين حريصون على عدم مواجهته، بل على العكس تماماً هم بأشد الحرص على استهداف المعتدلين لأنهم مفتاح لقيام سوريا الديمقراطية، الأمر الذي يرفضه الروس والإيرانيون على حد سواء.

المشكلة في سياسة الدب الروسي أنه لا يحسب للنتائج ولا يكترث بالأخطار، وقد يرى الحفرة أمامه ثم يقع بها وهو يعلم حافرها.

روسيا و"العلم الزائف" في غزو أوكرانيا

شيار خليل

لا قتال عنيف على حدود روسيا مع أوكرانيا، بالتزامن مع الحرب الإعلامية والتصريحات الدولية المتبادلة حول الحدث الذي يشغل العالم الآن، وسط مستويات متفاوتة من الدعاية والتضليل والمحاولات الاستراتيجية للسيطرة على الأحداث، كلٌ من طرفه، إذاً هي حالة من الضباب التي تسبق الحرب وتمهّد الطريق لما لا نعرفه، أو لما يسمى بالتحديد "العلم الزائف"، ما يفترض أن يؤخذ بعين الاعتبار في الجغرافيا السياسية بالعصر الحديث.

"العلم الزائف" هو مصطلح عسكري سياسي، يشار به إلى أية عملية سرية، يقوم بها طرف ليلقي باللوم على طرف آخر؛ وبالتالي يمهد الطريق لأي رد فعل من جانب الطرف صاحب عملية العَلم الزائف، والهدف منه خلق أخبار وقصص تلهي الجمهور بالتزامن مع دفعه للتضامن أو العكس. نشأ مصطلح "العلم الزائف" في القرن السادس عشر كتعبير مجازي بحت يعني أنه "تحريف متعمد لانتماء شخص ما أو لدوافعه"، وقد استخدمت فيما بعد لوصف حيلة في الحرب البحرية، فرفعت بموجبها سفينة علم بلد محايد أو عدو من أجل إخفاء هويته الحقيقية.

تاريخياً، تعدّ أحد أشهر أحداث "العلم الزائف" تلك التي وقعت في الليلة التي سبقت غزو ألمانيا لبولندا. وقتها تظاهر سبعة جنود ألمان من القوات الخاصة بأنهم بولنديون واقتحموا برج راديو غليفيتز على الجانب الألماني من الحدود مع بولندا، وقاموا ببثّ رسالة قصيرة يقولون فيها إن الإذاعة الآن تحت سيطرة البولنديين. وبالطبع كان مثل هذا الحدث الصغير والبسيط في سياق الحرب العالمية خسارة كبيرة، وحدث يمكن أن يبنى عليه قصص سياسية أعمق. إلا أنه وفي السنوات الأخيرة تغيرت أساليب وطرق استخدام "العلم الزائف" في الحروب بالمنطقة، اعتمد على ذلك النظام السوري، حليف روسيا، حيث بُثّت أخبار وهمية وكاذبة لنشر الزعر بين السوريين، بالتزامن مع تدمير قرى وأحياء كاملة بعيدة عن شاشات الإعلام، كما استخدمت الجماعات الإسلامية المدفوعة من قبل النظام السوري أساليب "العلم الزائف" لرفع المسؤولية عن جرائم الأسد في عدة أحداث وقعت في سوريا.

الآن وما نراه في الأزمة الدائرة بأوروبا الشرقية يقع تحت ذلك البند، فكل الأطراف تتهم بعضها البعض، بنفس الطرق والأساليب. والواقع هنا أنّ وكالات الاستخبارات الغربية كانت أكثر استباقية من أساليب عملها العادية، حيث أكدت أنه في غياب عمل عدائي حقيقي من أوكرانيا أو حلفائها، فإن الشرارة التي تحتاج إليها روسيا لتبرير الغزو سوف تصنع بكل الأحوال. وقد سمى رئيس الوزراء البريطاني صراحة قصف روضة أطفال، الأسبوع الماضي، الذي لم يسفر لحسن الحظ عن وفيات، على أنه هجوم بـ "العلم الزائف".

من جهتها أكدت وزيرة الخارجية الألمانية، أنالينا بربوك، أنها تتوقع عملية روسية داخل أوكرانيا، تشبه الانقلاب كسيناريو "العلم الزائف"، فبرأيها هو السيناريو الأكثر ترجيحاً من الغزو الكامل، ولمحت أن سيناريو الغزو الكامل ليس مستبعداً، ولكن الأكثر ترجيحاً هو عملية "العلم الزائف" أو هجوم إلكتروني واسع على أوكرانيا، وهو الأكثر خوفاً برأيها.

من جهة أخرى، قال مسؤولون غربيون إن حجم المعلومات المضللة الروسية التي تسعى الى تأطير أوكرانيا على أنها تهديد لتبرير عمل عسكري من قبل روسيا قد تضاعف خلال الأسبوع الماضي. حيث كشفت ليز تروس، وزيرة الخارجية البريطانية، أن هناك زيادة مضاعفة في عدد الرسائل المزيفة والادّعاءات الروسية، ذلك خلال تصريحات أدلت بها في مؤتمر أمني في ميونيخ يوم السبت.

من الواضح أنّ الحاجة إلى وقوع حادث لتبرير حملة أوسع نطاقاً مهمة، ولكنها ليست ضرورية بالضرورة. إن التصعيد في القرار الذي اتخذه الروسي بوتين بالاعتراف بجمهوريتي دونيستك ولوهانسك الانفصاليتين، وإرسال "قوات حفظ سلام"، يمكن أن يحدث، أو من المرجح أن يحدث، بغض النظر عن ذلك. والحقيقة هي أن "الحقيقة" أصبحت مفهوماً ذاتياً مفيداً بقدر ما هو من منظور أنواع مختلفة من القادة الذين يستجيبون لمختلف النظم السياسية. ومن وجهة نظر غربية، فإن بناء القوات وتكديسها ودخولها الحتمي إلى أوكرانيا يصفع العدوان الروسي. ومن ناحية أخرى، فسّر بوتين القرار بأنه رد على الغرب وهو يحمل "سكيناً على رقبتهم"، محاولاً تحويل أوكرانيا إلى نظام عميل.

إذاً، هي نقطة اللاعودة، فالصراع بدا واضحاً للجميع، ومع ذلك هذا لا يعني أن تكتيك "العلم الزائف" لم يعد مفيداً أو أنه شيء سنرى المزيد منه. ويبدو أن بوتين مستعد للاستيلاء على أجزاء من شرق أوكرانيا، إلا أن المخاوف هي ما مدى تطوير ذلك، وعن نية بوتين التوجه إلى القسم الغربي أم لا. ذلك سيدفع مراكز الاستخبارات الدولية، ومنها الروسية، لتبث أخباراً أكثر زيفاً، وبالتالي نبقى نحن متأهبين للمزيد من تلك الهجمات القادمة بوسائل وطرق جديدة ستعتمدها الأنظمة العالمية بالجغرافيا السياسية في العصر الحديث.

الأزمة الأوكرانية والمساومات السياسية

خالد الزعتر

إن ما يحدث في الساحة الأوكرانية لا يعد بالأمر المفاجئ، فهو امتداد لما بدأ منذ العام 2004 والتي سميت الثورة البرتقالية مروراً بالثورة الأوكرانية التي اندلعت في العام 2013، وهي التي كان يحاول فيها الغرب جر أوكرانيا إلى مربع التبعية الغربية وخلق منها تهديداً لروسيا، وبالتالي فإن ما يحدث في أوكرانيا هو صراع النفوذ بين الاتحاد الروسي الذي ينظر لأوكرانيا كجزء لا يتجزأ من التاريخ الروسي، وبين القوى الغربية التي تحاول تعزيز نفوذها في أوكرانيا، وإيجاد أرضية خصبة لتواجد حلف الناتو بالقرب من الحدود الروسية.

توسع حلف الناتو شرقاً خطوة أمريكية دوافعها الاعتقاد بأنه لديها القوة والحق ليس في أوروبا الغربية، بل والوصول إلى عتبة روسيا عبر الدفع بالانضمام الأوكراني لحلف الناتو، حيث لم تقف الأهداف الأمريكية عند حدود تقليص النفوذ الروسي في الداخل الأوكراني، بل تحاول الولايات المتحدة الدفع باتجاه توسع حلف الناتو إلى الحدود الروسية عبر البوابة الأوكرانية، وبالتالي فإن المساعي الأمريكية الهادفة إلى خلق الأرضية الخصبة لانضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو هو (رأس الحربة) في تصاعد الأزمة الأوكرانية، وهو أمر لن تقبل روسيا بأن تكون بين فك الكماشة الأمريكية، وهو ما يفسر اللجوء إلى خيارات استعراض القوة، فالحشود العسكرية الروسية تأكيد بأنّها لن تقبل بالأمر الواقع الذي تحاول أمريكا صناعته، فالعقلية الروسية ترى أنّها الأحق بالتمدد نحو أوكرانيا باعتبارها من مناطق الاتحاد السوفيتي. بالرغم من الاستعراض العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية، ستبقى روسيا أكثر حذراً من الانزلاق إلى مغامرة عسكرية ستكون نتائجها تحقيق الكثير من المكاسب السياسية لصالح القوى الغربية، بالرغم من أنّ العقلية السياسية الروسية تعتبر أوكرانيا جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الروسية، إلا أنّها سوف تكون أكثر حرصاً على عدم الإقدام على خطوة الغزو العسكري لأن ذلك سيقود إلى توسعة الهوة، ويقضي على ما تمتلكه روسيا من نفوذ في الداخل الأوكراني، وبالتالي يعجل من الدفع بأوكرانيا لتكون جزءاً لا يتجزأ من القوى الغربية وكسر الكثير من الخطوات لتحقيق الطموح الأمريكي عبر التعجيل بانضمام أوكرانيا لحلف الناتو.

ضم روسيا لشبه جزيرة القرم الأوكرانية في العام 2014، كان خطوة جريئة، وبالتالي فهي رفعت من رصيد المصداقية الروسية بتهديداتها تجاه أوكرانيا، ولذلك فإن عودة محاولات روسيا للحشد العسكري على الحدود الأوكرانية، الهدف منه تفعيل سياسة المساومات، وممارسة المزيد من الضغط على أوكرانيا لتبقى منطقة محايدة وعدم الانزلاق نحو الدخول إلى حلف الناتو، وبالتالي فإن الاستعراض العسكري الروسي على الحدود الأوكرانية سيدفع القوى الغربية إلى الدفع باتجاه دبلوماسية المفاوضات والرضوخ لسياسة المساومات التي تنتهجها روسيا، وهو ما يفسره التشديد الغربي على أهمية الحوار في التعامل مع الأزمة.

وبالتالي، فإنّ الأزمة الأوكرانية وما يحدث من حشد عسكري على الحدود الروسية الأوكرانية، يندرج ضمن إطار منهج المساومات السياسية الذي تنتهجه روسيا، وذلك من أجل الضغط على الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً للحصول على أكبر قدر من التجاوب مع المطالب السياسية الروسية، وأهمها كبح جماح مسألة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو، وكذلك الدفع باتجاه تنفيذ اتفاق مينسك التي تم التوقيع عليها في العاصمة البيلاروسية، في فبراير 2015 بين روسيا وأوكرانيا، بحضور فرنسا وألمانيا، وهي اتفاقية تنظر لها العقلية السياسية الروسية بأن من شأنها أن تساعد في إنشاء إدارة متحالفة مع روسيا في (لوهانسك ودونيتسك)، ومنحهاً «وضعاً خاصاً»، وهذا من شأنه أن يضمن أن تحتفظ روسيا بنفوذها على هذه المناطق وأن تفقد أوكرانيا سيادتها الحقيقية، وقطع الطريق أمام الخطط الأوكرانية التي تحاول إعادة دمج منطقتي لوهانسك ودونيتسك إلى بقية الأراضي الأوكرانية.